

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا
 أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا
 أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى محمد بن عبد الله المحمدي اصحاب الفاضل الى الدنيا
 اعلم اني اشرح في هذا الكتاب في امرى وحل عقدة من لسانى وحفظ عن اللغويين في
 انك لم تيسر للصعاب والموفق لفتح الابواب اما بعد فيقول العبد الضعيف الراجي
 رحمة الله القوي الغني عاؤ الدين العتاني البكيتي ان هذه عقدة وثيقة وسنة نقيّة
 تستحق بذرا الاكبر ساهبا عن الاستاذ العلامة المولود محمد حسن ارحوم نور الله مرقده بطريق
 الاستحسان حين جمعت في خدمته لقراءة بعض ما يعنى من شرح المحمدي بعد الفزع عن تحصيل ما عده
 من الكتب في خدمته الاستاذ العلامة لتفردني بعلم اخفى او كمل مولانا المولود عبد الله العلي مد الله
 ظلال جلاله وانما من علمنا انما احكامه عند قصده سفر الحرين الشريفين ادبها الله شرفا وان
 لا تخل انا الى الاكفارة لا تمنع بيان الانظار فاحتر باع عدة عقدة اخر واجبتها على سطح انظار
 تكون منى تذكره من انما قول ما بعد التوفيق ان عمر اذا حصل في هذه الامور لا يفهم من كل
 المطلق فقط فريد شلا حينئذ لا يكون معلوما ان يكون معلوما عنده بوجه او مجموع لا مطلقا فعلى الاصل

الاول ان كان معلوما بنفسه او بوجه آخر غير المفهوم المذكور لزم خلاف المفروض وان كان معلوما
بجنا الوجه اي مفهوم الجاهل المطلق لزم ان يكون مجهولا مطلقا وقد فرض ان المعلوم بوجه آخر
وعلى الثاني ان يكون مفهوم الجاهل المطلق وجها له وهو حاصل في دهره فيلزم ان يكون بوجه
بعد الوجه وقد فرض ان المجهول مطلقا فقلت ان اتحاد المجهول مطلقا ومفهوم الجاهل المطلق
وان كان جها له حينئذ لكان لم يحصل مرآة للملاحظة وحصول الوجه بدون جعله مرآة للملاحظة لا يتبين
معلومية كيف ومفهوم الشيء في جميع الاشياء ما حصل في جميع الاذهان فلو كان حصول التو
مطلقا كانا معلوميه ونفي الوجه لاكتشافه عند العالم لزم ان يكون جميع الاشياء معلومة لكل
من الناس مستكشفا عنده وهو ظاهر البطلان لغة وعرفا وحسنا لا يلزم ان يكون ما فرض مجهولا
مطلقا معلوما بوجه ما فلا خلاف فقال قدس سره ان المصطلح على ان المعلوم بوجه ما عبارة عما حصل
في الذهن بنفسه او بوجه الذا والفرعي على وجه المراتبة اولاد الجاهل المطلق عبارة عما
لا يكون كذلك صلا فيلزم يخلف على هذا الاصطلاح قطعا كما قررنا سابقا فقلت قد تقرر في مرتبة
ان النفس او انقلقت عن مرتبة العقل البشري في الى مرتبة اعقل بالكلية ادركت البحر ثبات الجوهرة
او لا فتخرج عنها المعاني بجزئية كاستزاع الحجة عن اللام والقابلة والعداوة عن الكلب
والذئب مثلا فيكون اول مرتبة جزئيا محسوسا وبديها ففرض ان اركان مفهوم الجاهل المطلق
الذي هو كل نظري على الاصطلاحين ولا غير معقول عند ارباب المعقول فقال قدس سره
ان هذا وان كان متفردا عند الجاهل من احكاما لكن لا عبرة لتقررات القوم عند التحقيق فبناء
هذا الاشكال الى على التحقيق والافاض عما تقرر عندهم فقلت ان مفهوم الجاهل المطلق
مفهوم كل نظري مركب من عدة مفهومات ولا شك ان تصور النظر من غير
تصورات ساديه والمركب من غير تصورات اجزائه من استحيالات العقلية قطعا على ان

العمل في كل ما كان من مفهوم
الشيء من جميع الازمان
فان كان المجهول مطلقا
او كان المجهول مطلقا
فان كان المجهول مطلقا
فان كان المجهول مطلقا

ابل العبرية اينم يعنهم ان فهم معنى الشئ بعد فهم مفهوم الشئ منه سواء كان اشتقاق
 موضوعه الذات والصفة ونسبة كما هو المشهور والمعنى بسيط متفرع عنه هذه الثلاثة كاليقظة
 المحققة ويعقرون ان معنى الاسود والابيض سياه وفقيه لا ذات له الاسود والابيض
 ثم قلت وان غرضنا عن ذلك كونه نقول ان يدا كان مجهولاً مطلقاً عند حصول
 مفهوم المجهول المطلق في ذهنه وكان المفهوم وجهاً له في الماهي ثم بعد حصوله صار مفهوماً
 في الحال على الاصطلاح الجديد بهذا الوجه الثابت في الماهي ولا يلزم منه الاكون موهوماً
 في الحال بعد ما كان مجهولاً مطلقاً في الماهي ولا محذور في حق الكلام مال انت غيبه
 عليه السلام وقلت يا مولانا انتم من مقتات بصر قائم عاقل فعي وواصفتي بعدد رتبة البصر
 الفارسية من صريحها هم منبئتهم شام غيبه عقدة دقيقة وكل وشبهة غير ذلك
 اخرها الفاضل العلامة والخبر الفهامة المولوي بركت شكل بياطينا بعض اطلباني
 ثبات التحصيل وتقرير بان قونا الانسان حد باطن وكل باطن حيوان قياس من الشكل الاول
 صادق لقدمات وشكل على شرط الانتاج ونتيجة كاذبة وهي قونا الانسان محد حيوان
 وعرضها على بعض الاساتذة فاجابوا بان قوله وحد حال من صير الفاعل في قوله باطن هو
 حدا وسط فيحدف بحد فكونه من معمولاته لنتيجة قونا الانسان حيوان هو صادق فقلت نعم
 لكنه لا يقطع مادة الاشكال ادنا ان نقرر النقطة هكذا الانسان فقط باطن او مجرد الانسان
 باطن وكل باطن حيوان فينتج الانسان فقط حيوان او مجرد الانسان حيوان فيعود الوجه والادب
 اجواب المذكور وادعى على ما علمني الله سبحانه ان لصغرى فيه مركبة من قضيتين اولها ان
 صريحة وهي الانسان باطن والثانية سالبة غير صريحة اعني مفهوم قونا فقط هي الانسان
 ليس باطن فيكون في قوة الموجبات المركبة الموجبة وقد تقرر في محبت الخلطات

ان صفري الشكل الاول ان كانت من المركبات الموجبة حذف من النتيجة قيد اللازم واللازم
الذي في الصفري اذ الصفري الموجبة المركبة مع الكبرى لمسطية يرجع الى قياسين هما شغل على
شراطة التامج دون التام لان صفرا سالبه هي مفهوم قيد اللازم واللازمة فيكون محققا بعد
حذف القيد حتى القياس الاول المشتمل على جميع الشراطة بنتيجة صاوية فعلمنا بهذا الطريق فيما
نحن منه ايضا لان شراطة العلم محصل قياسان الاول قولنا الانسان ناطق وكل ناطق حيوان التام
غير الانسان ليس ناطق وكل ناطق حيوان واما الحال بمنهم القيد السلبى مع كبرى الاول لما كان محققا
حذفنا القيد بقى القياس الاول المنج قولنا الانسان حيوان فانفع الاشكال وتعين موضع
الاختلال ثم بعد مدة عرضت هذا بحجاب في خدمته الاستاذ العلامة المولوى محمد بن محمد
برو اشد من جهة شغل فان اهل الحق عقدة شغل لي في اثناء التحصيل مع علماء وتقرير بان
قياس المساواة يثبت احدها النتيجة اللازمة له لذاته والثانية النتيجة المطلوبة المتوقعة على ضم مقدمة
اجنبية قولنا مساو لب مساو ل ب فان النتيجة اللازمة له لذاته قولنا مساو لساو ل ب والنتيجة
قولنا مساو ل ب والقاس ان يكون لكان خارجا عن تعريف القياس باعتبار النتيجة المطلوبة
استلزامه بها بالذات لكنه داخل في تعريفه باعتبار النتيجة اللازمة له لذاته من غير حاجة
الى ضم مقدمة اجنبية ولهذا يسمى قياسا موجب ان يكون من احد معنى القياس اعنى الاستشنا
والاقرانى مع انه ليس استشنايا لعدم شتماله على النتيجة ولا على نقيضها ولعدم شتماله
على كلمة الاستثناء ولا اقرانيا ولا لكان شكلا من الاشكال الاربع مع انه ليس شكلا
احد لان محمول الصفري اعنى قوله مساو ليس موضوع الكبرى ولا شكلا ثانيا لعدم كون
الادوية لا فيها ولا ثانيا لعدم كونه موضوعا فيها ولا ربعا لعدم كونه عكس الاول فاحدهما
بالقياس في الاستشنا والاقرانى واما حصر الاقرانى في الاشكال الاربع

٣

لا يقال انه قياس اقتراني من الشكل الثاني لكون قوله سائر محمولاً في مقدمته لانا نقول يجب
 حينئذ ان لا يكون مستلزماً للنتيجة لعدم شرطه عني خلاف المقدمتين في الكيف وكمية الكبرى
 والابطال اشتراطها في الشكل الثاني مع انه مستلزم فالحذو بر غير منفع وحلها انه قياس
 اقتراني من الشكل الاول تعريف الاشكال للاربعة بان احد الاوسط كان محمولاً في الصغير
 وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول او محمولاً فيها فالثاني او موضوعاً فيها فالثالث او
 عكس الاول فالرابع انما هو ابتداء اكثر مواد قياس لا اقتراني اعملي واما التعريف اجماع المانع
 بها فهو انه كان الاوسط جزءاً اخيراً للصغر وجزءاً اولاً للكبرى فهو الشكل الاول او جزءاً اخيراً
 فالثاني او جزءاً اولاً منها فالثالث او عكس الاول فالرابع سواء كان لك اجزئي كل واحد من
 المقدمتين جزءاً تاماً اي محكوماً عليه اية او غير تام منها او جزءاً تاماً من احدها او غير تام من الاخرى
 وهذا وان لم يكن مصرحاً به في كلامهم لكنه يجب ان يكون عين اهم كيف وانهم سموه لا اقتراني
 الشرطي المركب من مفصلتين الى ثلثة اقسام لان لشركته بينهما امان في جزئ تام منها او غير تام
 او تام من احدها او غير تام من الاخر والطبيع من بين هذه الاقسام ما يكون شركة المقدمتين فيه
 في جزء غير تام منها فقولهم في مثال الشكل الاول انما انا اكل آباء وكل ج دود انما انا اكل آباء او
 كل من نتج اكل آباء وكل ج دود او كل من زفد جزء اخير غير تام من الصغر وجزء اول غير تام من
 الكبرى وايضا فالرابع لا اقتراني المركب من متصلة وحيلة ان الطبيعي ما يكون المتصلة صفوي
 وحيلة كبرى كقولنا كلما كان سنجح وكل آباء فذ جزء غير تام من الصغر وجزء تام من الكبرى فلو
 شرط ان يكون احد الاوسط جزئاً تاماً من كلتا مقدمتيه كما في قضية التعريف المشهور فحجب
 هذه الاقسام وانشأها من اقسام القياس لا يخرج عن اهم جملها منها فثبت عموم الاوسط
 بان يكون جزئاً تاماً موضوعاً او محمولاً او مقدماً او ما ليا منها او غير تام منها او تاماً من احدها وغير

من الاخرى قياسا مساواة من قبل قسم الثالث ولا اشكال حينئذ محقق في سبعة
 ربط المحادث بالقديم اى صدور الاحداث الزمانى عن القديم بالذات او بالزمان فهو
 اشكال عظيم الشأن مبنى على ثلث مقدمات الاولى ان صدور جميع جزئيات العالم بالاجزاء
 عند الحكماء ولا دخل للاختيار في صدورهم منها والثانية ان قدم العلة الموجبة يستلزم
 لعلها ان لا يمكن العلة موجبة هذا خلف والثالث ان حدوث المعلول يستلزم حدوث علة الموجبة
 والامكن للمعلول حاشا ان لا يكون له فاعول ان لو حجب لذات قد حجب ما فاعول ما فاعول
 منه المعلول الاول للكونية صيرورة الا بالاجاب بناء على المقدمة الاولى فيكون قد يحكم المقدمة
 الثانية نعم اذا صدر للمعلول الثاني من الاول فهو ايضا يكون مساويا بالاجاب فيكون قد يحكم المقدمة
 وكذا المعلول الثالث والرابع وغيره الى ما لا يتناهى في بناء الا لا يلزم منه ان لا يكون شئ من جود
 العالم حادثا زمانيا ولا لزوم ان يكون علة حادثا زمانا بل الحكم المقدمة الثالثة وكذا كل علة
 من العلل السابقة المترتبة الى بناء الازل يلزم منه ان يكون الوجوب لذات ايضا حادثا زمانا بل
 محال عقلا وحاصل الاشكال ان صدور الاحداث الزمانى محال عقلا على تسبب فكيف ومن في سلسلة الموجبات
 وليس منها حادثا زمانيا حتى يوجد مدخله افراد او اجزاء حادثا زمانيا آخر والوجه ان الوجوب بالذات
 شريف الموجبات المحتملة ولما لم يكن فيه بعد وصلا كما قالوا لم يصدر منه الا الواحد هو الفصل
 الاول الذي هو شريف الكلمات واذا اجتمع فيه العلوية والقدرة الكافية لعلية صدر منه شيئا
 عن عقل الثاني والفلك الاول هكذا الى العقل العاشر والفلك التاسع كما تقر في موصفه
 ولما تفرقت اليه محال نصف تفضل لوسائط كثيرة بينه وبين الوجوب بالذات لم يقدّر على
 ان يصدر منه الا تغيير في ذاته فاجبوا على انصاره وحركة الفلك مقدار ما معنى الزمان
 بنفسه لانه كان كل واحد منها قدما بالزمان ثم كل واحد من الحركة والزمان وان كان بالكن

العلة الموجبة
 وجوب المعلول
 استلزام صدور
 ما لا بد من
 وجود الاضطرار
 في امره

٤ اجزاء وها هو لا يخلط بين هذه الاقسام منها الجذوة والقصر ثم حدثت بمسافة بعض المسكن من هذه الاحداث
 مع العقل المعاشرة مجموعايات غير متناهية من جانب لا زال الى الابد بحيث يكون كل مجموع عليه متجسبة
 حادث زمني من هذا الوجه صار الاشخاص كلها خاضعة والافعال قدسية بمقتضى مجرد الازمان
 فيهم عطفة في غير هذا القول فيتميز لعل فيها اقدم المحل فيكون ان مجموعا يمكن من توقف
 على وجوده لعل النامية كما يدل على دليل التجانس الموجب وعدمه من توقف على عدمه لعل النامية
 وجود جميع ما يتوقف عليه العلول يستحيل ان يبقى له سبيل في الوجود لعل النامية فيقول انه يزعم على
 تقدير صدق باطن القدرتين ان يكون عدمه بطلان فانما فيجب ان لا يستلزم من عدمه
 المسألة الموجبة ان طاهر البطلان وجه الملازمة ان عدمه يمكن يستلزم عدمه الواجب لذات
 بعد الوجود وعدمه فبوجهه راسا من الازمان كل ما يستلزم احد من الازمان فهو محال فعدمه يمكن
 محال اما الكبرى فلهذا الدلائل العقلية والقلبية الدالة على جوهه وجوبه لعل النامية كما فصل في
 موضعه واما الصغر فانه اذا انعدم يمكن ما قدمه لا يكون لا بالانعدام لعل النامية وبه العلة
 ان كانت واجبة بالذات فثبت الملازمة لان كانت ممكنة فانعدمها البطلان لا يكون لا بالانعدام
 عليها النامية ثم هذه العلة البطلان كانت واجبة لذاتها بثبت الملازمة وان كانت ممكنة فتكلم فيها البطلان
 كما تكلمنا في الاولى وهكذا الى ان ينتهي الى انعدم الواجب لذات بعد الوجود في سلسلة
 اهل لا الى نهاية منتهى نعم ثبت الواجب بالذات وبه البعينة نفا والصغر كقولنا بعد من كل
 كله وعلما على باطنه ان الله سبحانه ان عدمه الصيرج لا يطر الا على الحوادث الزمانية من من الممكنات
 وسلسلة تلك العلل غير متناهية بحسب الزمان عند الحكماء انما على قدم العلم وعدمه سببا ان
 والافعال الزمانية تستند الى العقل المعاشرة للذات في عالم الكون في الغشا وعند عدم ذلك
 يستمر العقل في الحال كواحد من تلك العلل مركبة من ان العقل المعاشرة وبعده امر

٥
 في هذا القول
 في هذا القول
 في هذا القول

يتوقف عليها المعلول كالماذية والزمان والارادات الغير المتشابهة المتعاقبة المتفرقة على نحو
 اغراض غير متناهية مستترة على حكم ومصلح غير متناهية بحيث يكون مجموع العقل العاشر اعم من مجموع
 علتة تامة كحادث زمني مخصوص فعلة انتفاء هذه الاحداث انما يلزم انتفاء ذلك المجموع الذي
 هو علتة التامة له بانتفاء جزء من اجزائه لا بانتفاء جميع اجزائه لان انتفاء اكل الاستلزام الا
 انتفاء بعض الاجزاء لا كلها وهذا المنجز ايضا لا يكون لاما ذامانيا لان القديم لا يلحقه عدم كالحاضر
 عندهم ففعله يتقائه ايضا لا يلزم الانتفاء علتة التامة المركبة بانتفاء جزء من اجزائها الذي هو ايضا
 حادث زمني لا يمكن ان يكون الا في الماضي لما كانت اعم من غير متناهية ومركبة من قديم وحادث فانه
 لا يلزم من انتفاء كل حادث زمني الا انتفاء حادث زمني آخر وهو جزء من علتة التامة لتمام
 الاول ولا يصل النوبة في شيء من المراتب الى انتفاء العقل العاشر الذي هو منتهى المعلولات
 القدسية بالزمان حتى يلزم من انتفاء انتفاء العقل التاسع وهكذا الى ان يخبر الامر الى انتفاء التامة
 بالذات لغوذا بعد منه واذ علمت هذا فلا اظنك شاكيا انه لا يلزم من الغدوم الممكن للعدم
 الواجب بالذات بعد الوجود ولما كان سلسلة وجود معلولات القدسية منتهية الى الحد
 بالذات ضرورة سحالة وجودها بالذات بدون ما بالعرض لم يلزم الاستغناء عن وجوده
 ايضا حتى يلزم الغدوم لتمامه لتمام الامر لا يقال ان اول معلولات العقل العاشر من الحوادث
 الزمانية اما ان يكون علتة التامة ففصل العقل المذكور حده من غير الغفام امر آخر اصلا
 هو مع امر قديم او مع امر حادث زمني على الاولين لا يكون ذلك المعلول حادثا زاميا لان
 قدم علتة التامة مستلزم لقدم المعلول على الثالث يكون المعلول الاول هو هذا الحادث
 الزماني الذي هو جزء من علتة التامة لا يافى من معلولا ولا لا ما نقول ليس من معلولاته
 الزمانية معلولا ولا لان الزمان الزمانيات غير متناهية عندهم فغرض من شيء من معلولات

الزمانية حينئذ اول العلولات فرض للتقييد لا يقال ان انتها سلسلة العلولات الزمانية الى
العقل العاشر كما هو مقرر عندهم يستلزم تحقق اول العلولات والافلا انتهاها اليها لانقول
ان انتها سلسلة المذكورة الى الاواني حتى يتحقق اول العلولا الزمانية له والمراد بعدم تنهاى
الزمان والزانيات عندهم هو عدم التناهي بحسب الزمان لا مطلقا كيف وهم قائلون بانتهاء
سلسلة الكمالات باسرها الواجب بالذات مع القول بعدم تنهاى الزمان الزانيات ملاحظة
نعم يوجد هناك ما هو اول العلولات بحسب الذات لكن لا يصل اليها حتى يعدم الزمان كما
فصلنا سابقا حتى يلزم من عدمه عدم الوجوب بالذات وعدمه الذي لا يستلزم عدمه اجواب
للك لان وجوده بالذات لا يستلزم وجود العلول بالذات والا لا يكون معلولا فلا يلزم من
عدم العلول بالذات عدم العلة لك فانزع الاشكال بخلافه وعقده تحيرنى فكيف انما نلوه
وخرجنى منها المتفكر ونسخرها بان العلة والمعلول متضايقان فلا يتحقق كواحد منهما من
تحقق الاخر فلما قل ان يقول ان نسا كل علة لها معلول كل معلول له علة قياسا و
المقدمات من الشكل الاول يشتمل على شرائط الاتاج مع النتيجة متحدة وهى قولنا كل علة
لها علة لان الوجوب بالذات علة وليس له علة والا لكان مكملا بالذات هذا اختلف وحلها
بالحكم به وهى العاشر فكرى العاشر ان النتيجة باقى بعد هذا الحد الا وسط وهو عبارة عما يكون
جزءه من المقدمات لكن يجوز فيها الزيادة ونقصان صحة الكلام فنقول ان النتيجة حينئذ
قولنا كل علة لها علة بزيادة ما هو صوابه نصحا للعبارة بعد حذف المتكررة عن العلول وهكذا
قولنا كل ابن لاب وكل اب لاب فان نتيجة كل ابن له من له ابن لاكل ابن له ابن كما تدرهم
عمدة في تقريره بان قولنا العلة علة والمعلول صحيح قياسا وادق المقدمات
من الشكل الاول مع ان النتيجة فيه كاذبة وهى قولنا العلة صحيح لان الصحيح انما هو العلة لغيره

هذا هو المقصود
او انما قالوا بهى
في جوابى اى تاسا
منه

٦

٤

ودون الغلط لم يكن لا يقال ان كلية الكبرى ليست بالمتحققة فيه فلا يكون شتملا على شرط الانتاج
 لانا نقول ان الكبرى وان لم يكن كلية لكنها شخصية لكون الحكم فيها على الغلط شخصي وخصيصة في
 كبرى الشكل الاول كالكلية في لزوم الانتاج كما صرح به سيد السند في بعض تصانيفه الصغرى
 حلها ان احد الاوسط ليس بأكبر منه لان المراد بالغلط في محمول الصغر مفهومه وموضوع أكبر
 (مجرد اللفظ فلا بأس بعدم الانتاج لان كثر مفهوم الاوسط شرط في جميع الاشكال اكان في
 احدى المقدسين اخذ من حيث الظاهرات على الافراد وهو منت في عقد قسائها معني
 بعض طلبا لبعضات على تيسر الجالس بحضرة الاستاذ فقال ان قولنا اطلاق موقوف
 على الكناج والكناج موقوف على تراضى الطرفين يلزم منه ان اطلاق موقوف على تراضى الطرفين
 وهذه النتيجة كاذبة مع صدق المقدمات واستجماع شرائط الانتاج فسألت عنه تعليقا للامتناع
 بقياس استقواء لا اقتران ثم شكل من الاشكال للاربع الى آخره وراى في معللة قياس المساواة
 مع علمي به منه وقلت انه اذا لم يكن قياسا فكيف يكون مستلزما للنتيجة فبهت السائل مع كمال
 ادعائه في المنطق فقال الاستاذ ان كلية الكبرى فيه مستقيمة بنا على جواز كناج المكرهه فقلت
 ان المسئلة تختلف فيها فيكون الكبرى عند القائل بعدم جواز كونه صا وقة وتكون الاشكال والمثلن سلم
 فلا تقطع به اذ الاشكال لانا نقدر المعاطة هكذا اطلاق غير المكرهه موقوف على كناجها وكناجها
 موقوف على تراضى الطرفين فطلاق غير المكرهه موقوف على تراضى الطرفين مستحكم
 الاشكال ولا يندفع بهذا المقال وتحت في حلها على علمي العذر واجلال شديد الحال ان
 المراد بالتراضى في الكبرى انها يجوز ان الطرفين الكناج فوجب ان يكون المراد في النتيجة ايضا
 ولا كذا في جنيته في النتيجة لان قياس تباين السادة فبا نضمام المقدمة الاجنبية يرجع الى قياسين
 وحصيل النتيجة المطلوبة صا وقة من القياس الثاني لصدق المقدمة الاجنبية من كذا

الطلاق موقوف على النكاح والنكاح موقوف على تراضي الطرفين بالنكاح فالطلاق موقوف
على موقوفين على تراضي الطرفين بالنكاح وكل موقوف على موقوف على تراضي الطرفين بالنكاح
على تراضي الطرفين بالنكاح فالطلاق موقوف على تراضي الطرفين بالنكاح اى متفرع عليه مسبوق به
وهو صادق قطعاً والمقرن من علم المراد بالتراضي النتيجة هو التراضي بالطلاق فحكم بانها كاذبة وقد
بيننا انه فاسد واحتمل ان اجواب عن التقرير الشهور اجاب به الاستناد عن تقريرنا ما قرنا
من غير حاجة الى الاستناد يجوز نكاح المكره عهدة ومقيدة هي معركة آراء العلماء فيستدل
بى مطح انظار الفضلاء السمي بخدمة الاسم لصدقية اليه قد اتم التحقيق فأكثفت وتوجه اليه الصواب
واذ ان الماهرين من حيث تقريره ما انه اذا قال فالح كلامي فهو كاذب مشير الى
نفس هذا العقد هي قضية البصاوة ولا كاذبة لان صدقها يستلزم كذبها وكذبها يستلزم
صدقها فكل واحد من الصدق والكذب يستلزم الخلف الذي هو باطل فيكون كل واحد منهما باطلاً
وهو خلاف ما تقر عندهم وجه الملازمة ان الموجبة الصادقة اكان محمولة بانها الموضوعه في نفس
الامر والكاذبة اكان محمولة مسلوباً عن موضوعه في نفس الامر فاذا فرضنا هذه القضية صادقة
كان محمولها اعني الكذب ثابثاً لموضوعها الذي هو نفس تلك القضية فتكون كاذبة هذا الخلف
وان فرضنا ما كاذبة كان محمولها اى الكذب مسلوباً عن موضوعها الذي هو نفس تلك القضية
وكل قضية كان الكذب مسلوباً عنها كان الصدق ثابثاً لها في نفس الامر لطلان الواسطتين
فتكون صادقة هي وجوب عنها بانها اذا فرضنا هذه القضية التي هي المضموم لفضل صادق
فلا يلزم منه الاثبات الكذب لموضوعها الذي هو تلك القضية من حيث انها لمحوطة اجمالاً
لعدم صلاحية الفصل لكونه محكوماً عليه بناء على عدم استقلاله بفروض الصدق انما
هو الفصل لالزام الكاذب تامر المحل وهكذا اذا فرضنا ما كاذبة فمفروض الكذب هو الفصل لازم

ولازم الصدق انما هو المحل فلا يلزم تخلف في شئ من الصوتين فيه ان الاجال مرآة لملاحظة
 التفصيل لان مقتضى احكام انما هو الحكم على التفصيل وانما يلاحظ اجمالاً ضرورة عدم كون التفصيل ^{المقتضى} ~~المقتضى~~
 لكونه محكوما عليه لعدم استقلاله في شئ من الحكم على المحل الى التفصيل قطعاً ويلزم تخلف على كل تن
 التقديرين خبراً و آجاب عنها المحقق له و امانة انشاء الاجرة قضية لان نشاط الاخبار اعني الحكاية
 بينها غير معقول و الم لازم كون الشئ حكاية عن نفسه وهو باطل ضرورة التغاير بين الحكاية و ^{المحكى} ~~المحكى~~
 و لا انشاء لا يحل الصدق والكذب فلامحذور في خلوه عنها و قضية نظراً او لا فلان نشاط الحكاية
 انما هو مطلق التغاير بينهما و بين المحكى عنه اعم من ان يكون انبياً او اعتبارياً اما بالانتراع تحويه
 قائم او انخرجه كقوله تعالى لكل الكتاب لاريب فيه فان الحكاية اى هذه القضية جرد من
 المحكى عنه اعنى الموضوع او الفورية تحوكل خبر يحل الصدق والكذب فان الحكاية فمركبة
 او بالاجمال و التفصيل كما اذا قلنا هذا الكلام قضية او جملة تسمية مشير الى فطن هذا العقد محل النزاع
 من قبل القسم الاخير فان الحكم لاختلاف الفطن العقد الذى يتكلم به اجمالاً قبل الحكم وجعله محكماً عنه و موضوعاً
 و محكوما عليه بصيرة غير مستقلة تعلقاً في الملاحظة الاجمالية كما هو شأن جميع القضايا
 و غير ما من المفومات الغير مستقلة ثم تحكم به تفصيلاً بطريق الحكاية و البديهة حاكمة بان
 هذا النوع من التغاير كاف لتحقيق الحكاية بشهادة صحة الاشئلة المذكورة و المنع على صحتها كما
 او كفى فيكون خبراً و قضية قطعاً و من ادعى وجوب التغاير الذى فعلية البيان يقال انه
 قد تقرر عندهم ان التغاير بين الحكاية و المحكى عنه في القبولات هو التغاير لا اعتبارى
 فان الشئ من حيث هو هو محكى عنه و من حيث الحصول فى الذهن حكاية و اما الحكاية و المحكى
 فى التصديقات فالتغاير بينهما لا يكون لا بالذات لان المحكى عنه فيها انما هو ذات الموضوع
 مع حيثية صحة انتراع المحمول عنه و لاسبته فيه و الحكاية انما هو العقد الاخبار المشتمل على

ولا شك انها مستغياران بالذات حينئذ لا يصح المحكية عن نفسه صلا لا انقول هذا اذا كان الموضع
 غير متعديا له واما اذا كان بين العقد والخط اجمالا فكيفي تغاير الاعتبار بالوجوبان الصحيح
 وشترائط التغاير الذي مطلقا وعدم كفاية التغاير الاعتبار سلبا ليس بين ولا بين حتى يعارض
 البديهة والاعتماد على مقررات العوام من غير شهادة الوجوه ان لا اعانة البرهان من غلبة
 السفهات واما ثانيا فلان الكلام مفيد للافاوة النامة قطعاً فلا بد ان يكون انشاء الواو اذ ارا
 لا سبيل الى الاول فانه لو كان انشاء فاما ان يكون من الانشاءات الكاشفة عن الهيئة فغلبة
 بالانشاء كالمروءة التي الاستفهام وغير ذلك او من الانشاءات الكاشفة على صور الجبا
 كالفاظ العقود والعصخ وكل واحد منها باطل اما الاول فلانه على صورة الجملة بخبرية وهو ظاهر
 واما الثاني فلان المقصود في هذا القسم من الانشاءات ايجابا ولم يوجد يعني ان يوجد الحكم لصفته
 واختياره ويجوز تحكيم هذه الجملة حكما لم يكن موجودا قبل تكلم بها ولا شك ان هذا لا يتصور الا
 في احوال التي يكون السند فيها واتحافا بيقاع الحكم كالمبيع والشراء والطلاق والاعناق في حبس
 وشترية ونسب طالق ونسب جرح شلافانها ان مقصد بها المحكية هي كل اخبارية وان مقصد
 بها ايجابا ولم يوجد قبل هي انشاءات واما احوال التي يكون السند فيها من الامور الواقعية
 لا يدخل فيها الصنع الحكم بالايقاع وعدمه هي خبر ومقتية لفظا ومعنى ولهذا لا يصح ان يقال
 ان قولنا الساء فوقنا والارض تحتنا والاربعة زوج والخمسة فرد حل انشائية في صورة
 اخبارية وطاهر ان اصدق والكذب من الصفات النفس الامرية للقضايا ولا دخل في ثبوتها
 بها الصنع الحكم واختياره فالقول بانه عملية انشائية في صورة اخبارية ظاهر البطلان فحينئذ خبر ومقتية
 وهذا بعينه مناط الاشكال في السؤل ولم يرتفع الاعضال لا يقال ان حصر الانشاء في
 العتس المذكورين من مقررات الادوار والامرة لها عند اهل المحول مخير ان يكون متنا

متماثلان لا نشاء ولا نقول ان الانشاء لا يكون على هيئة المفردات ولا على هيئة المركبات
 لها قصة قطعان فرضت جملة ثباتية فلا تخلو اما ان يكون على هيئة من الهيئات المختصة بالانشاء
 او على هيئة الاخبار فاجاب الاحتمال الثالث احدث بدعة في شريعة الصناعة وقد يحتاج
 الكذب من ذواتها هذه القضية فيكون يجب الثبوت لها وحقيقة لا سبيل لها الى الصدق
 فلو لم يخلع ممنوع ولا يخلع ما فيه من السجادة اما اول فلان الموضوع والمحمول ونسبة من
 الاجزاء الخارجة للقضية وكون الاجزاء الذهنية لا تتواءم مع بعضها وانما صدق كل واحد
 منها على القضية وبالعكس اللازم حينئذ انما تكون كل واحدة منها واجب التحقق في ضمنها لا وجوب الثبوت
 لها وضروري الصدق عليها حتى لا يكون لها سبيل الى الصدق كيف وجوبية مفهوم الكاذب
 لقضية لا ياتي كونها صادقة وبنظرها كما في قولنا غلامي هذا مكذب واما انما فلان صدقها
 على تقدير كونها واجبة الكذب لازم قطعاً ما ذكرنا سابقاً من تقريرنا لا نقول ان الموجبة الكاذبة تبعاً
 عن قضية يكون محمولها سلباً عن موضوعها في نفس الامر فيكون محمولها عني الكذب على تقدير فرض
 كذبها سلباً عن موضوعها الكذب هو نفس تلك القضية في نفس الامر وكل قضية يكون الكذب سلباً
 عنها يكون الصدق ثابتاً لها قطعاً فتكون صادقة وقد فرضنا هنا كاذبة تهافت وحلها على الوجه
 السواب كما علمنا الملك لو باب ان الكلام انه كاذب قضية مستحكمة الصدق الكذب به نسبة
 العالم انفس بعلمه بين الطرفين علاقة بنجرم بها العقل بعدتها او كذبها واما بالنظر الى نفس
 الامر فيحتمل ان تكون صادقة في نفسها واما يلزم من فرض صدقها الكذب بالعرض نظر الى خصوصية
 الطرفين لا ترى انه لو لم يكن موضوعها نفس تلك القضية ومحمولها الكذب بخصوصه لم يلزم من
 فرض صدقها الكذب وبالعكس ايضا يحتمل ان تكون كاذبة في نفسها واما يستلزم كذبها
 الصدق بالعرض نظر الى خصوصية الطرفين كما يظهر عند التامل فيما ذكرنا من تقرير الاشكال

هذا
 هو
 وجه
 التماس
 التماس

فاجتماع الصدق والكذب فيها انما هو من جهتين لا استحالة في اجتماع المتناقضين من
 جهة واحدة بل الصدق عليه الاخبار الغرض محمداً لا يحترق في طلبها العلماء ويخطئ في منها الاكثرا
 لقوله بان انما نونا كل شيخ كان شابا موجبة كلية صادقة ان عكسه هو قوله بعض شباب كان
 شيخا كاذب فيبطل قاعدة العكس الموجه مطلقا الى الموجهة الجزئية واجب بان المحمول فيه
 انما هو مجموع قوله كان شابا لا شابا فقط فالعكس حينئذ قولنا بعض من كان شابا شيخ وهو
 اقول هنا الجواب انما يصح على مذنب الالعربية فان مجموع لمصناف والمصناف اليه اعني كل شيخ
 مبتدأ عندهم واحتمل الفعلية اعني قوله كان شابا خبر هذا ما عند المنطق فالموضوع المحمول
 هو شيخ وشاب فقط وكان البطلانانية فالسبيل في العكس انما يقع بين شيخ وشاب وشيخ
 والابطه تجاوبا فالعكس حينئذ بعض شباب كان شيخا وهو كاذب ولكن تتزنا عن ذلك فنقول ان
 الاصل المذكور في محل احاطين احدهما ان يكون مجموع كان شابا محمولا وانما ان يكون المحمول
 مجرد لفظه شاب وكلمة كان رابطة وبناء الاشكال على الاحتمال الثاني والجواب المذكور انما
 يدفع الاعتراض لو كان بناءه على الاحتمال الاول على ان ياتوه الاشكال لا ينقطع على هذا الاحتمال
 بهذا الجواب لاننا نقول ان نفس قولنا كان شابا ايم مشتمل على الموضوع والمحمول والرابطة
 الزمانية او معناه كان الشيخ شابا فيزوب الاشكال على القاعدة كما كان يراد به بل القضية فان
 عكسه كان ان شاب شيخا وهو كاذب وقد يجاب بان محافظة الرابطة الزمانية التي في الاصل غير
 واجبة في العكس فالعكس قولنا بعض شباب يكون شيخا ولا كذب فيه وفيه ان تعريف العكس في
 طرفي القضية بظاهره شعر بمقاد الرابطة سجاها وفي العكس المذكور قد تبدلت الرابطة
 الزمانية بالسبقلة لكن ليس فيه كثير بعد لان محصل تعريف العكس ان تركيب القضية
 على خلاف ترتيب الاصل بحيث يبقى فيها الصدق والكيف باعني سجيح كان هو اصلها

هذا الجواب
 من جهة
 الصدق

هذا الجواب
 من جهة
 الكذب

١٤
 التركيب بحدوثه بل الطرفين اوسع ارتكاب تبديل آخر اذ لا يتبدل الحكم او الجبهة والباطلة على هذا
 فتعكس فوهم كل حي يكون ميتا الى قولنا بعض ميت كان حيا تبديل الباطلة بغيره بالباطلة
 وقد يقال في الجواب ان الاصل مادة القيقة لانه في قوة قولنا كل شيخ شاب بالعلم في قوله
 الماسني لا ادعاء يكون عكسه مطلقا عامة فيعتبر فيه قبل الاطلاق العام لا الوقت لمصلحة المأخوذ
 في الاصل اعني الزمان المأخوذ في لنا بعض شباب باعقل اي في احد الاربعة اثنان وثلاثة ولان
 فيه وجوب اربعة زوايا غير تمام فانها اما عاد إليها حسن جهبا وسوا شعرها لاسن شباب
 يقال انها قبل شباب كانت شيخا فيصدق العكس على ان هذه الحادثة امر اتفاقي وقع بكم السد
 سبحانه عليها ولو لم تتحقق في عالم الواقع ليجي الاستحالة بحاله كما كان قبل هذه الحادثة والامور في
 حلها ان مدلول الاربعة الزمانية احران احدها انسبة الاربعة التي قلنا عليها ما دتها والاربعة
 الزمان المدلول عليه بينا انها فالاربعة حقيقة انما هي الكون الذي قيل عليه ما دتها والزمان انما هو
 للسنة فتبدل بتبدله فحصل الاصل ان كل شيخ باعقل شباب في الماسني وعكسه ان بعض
 شباب في الماسني شيخ باعقل ولا محذور فيه عقدة دقيقة وسددة وثيقة عجزت عن حلها
 البنان وفحتها اللسان تسمى مغالطة عامة الورد وورد ما على كل مطلوب واثباتها كل معقود
 وتقريرها انما هي مطلوب وان كان كاذبا قطعاً انه صادق وثابت في نفس الامر مستدل عليه
 بانه كلما لم يكن ادعى ثابته كان لغيره ثابته وكلما كان لغيره ثابته كان شي من الاشياء ثابته
 فكلما لم يكن ادعى ثابته كان شي من الاشياء ثابته وتحسين لعكس البقيين الى قولنا كلما لم يكن
 من الاشياء ثابته كان الادعى ثابته وهو مستلزم الخلف واجتماع البقيتين فيكون كاذبا لازم
 من كذبه كذب النتيجة مستلزم لعناد القياس والشك ان ليس العناد في مادة القياس
 ولا في هيئته بعدد المقدمتين واما الهمية على شرائط الاتساع فتعين انه انما لازم العناد

ما حصل من
 الاصل في هذا
 في شرح
 من حله

ما جازت على
 في انما تبديل
 من حله

من عدم ثبوت المدعى فيكون عدم ثبوت باطلا والبشوت حقا وهو المطلوب هذا غاية التحريم لقرينة
 الشهادة وتخرج في انشاء التحصيل ان هذا التقرير لا يطبق على قانون لسقول لان نفاذ
 الشهادة لا يجوز بلزم الاكذب بقدرته من مقدسي لقياس ولنا وجهه للعناد بخبر الاول من كسر
 بخصوصه فاللازم من كذب النتيجة فكس نقيضها انما هو انتقاس قاعدة لقياس الموجبة الكلية المتصلة
 الاولية كنفها العكس النقيض وانتقاس قاعدة انتاج الموجبتين الكليتين المتصلتين الاخيرتين بوجه
 كلية متصلة لزومية مع صدق لمعتبتين اجتماع شدة الانتاج او شدة مقتضى
 مقدمات القياس او شدة دسنة لاطلان مقدم الصغر والاشراك لاذ لمقدم والتمالي في كذب
 الشرطية ولاني كذب لقياس لا بالعكس بل بزم بطلان عدم ثبوت المدعى فلا يتم التقريب في
 مطلوب هذا فضلا عن ان يكون المعالطة عامة الورود ولا يقال ان النتيجة لازمة للقياس
 ونفاذ اللازم يستلزم نفاذ الملزوم قطعا سواء كان العناد في هئية الملزوم او في اخره
 الاولية او الثانوية فجزان يكون مقدم الصغر فاسدا لانا نقول ان منصب المقر
 منصب لم يستدل فلا يكفي التحريم والاحتمال ان استدلال على بطلان عدم ثبوت
 المدعى بوجه اخر ادعى فيه المبدئية فالاشكال هو هذا المعالطة المذكورة هذا ويمكن ان يقال
 المعالطة بحيث يكون عامة الورود بان يقال ان عدم ثبوت المدعى على جميع تعابير
 وقوعه يستلزم ثبوت نقيضه وثبوت نقيضه يستلزم ثبوت نفي من الاشياء على جميع
 التقادير المذكورة وهذا البشوت يستلزم صدق قولنا كلما لم مثبت الدسنة نفي من الاشياء
 يستلزم صدق عكس نقيضه اعني كلما لم مثبت نفي من الاشياء ثبت المدعى وهو باطل
 كما لا يخفى فبطلان يلزم بطلان لزومه بطلان ملزومه حتى ينتهي الى بطلان عدم ثبوت
 المدعى ويلزم منه ثبوت المدعى وهو المطلوب بوجه المعالطة فحينئذ عامة الورود وقد سجد عليه

هذا ما اشار
 اليه في شرح
 عندنا

في التقرير على ان
 انشا في انشاء التحصيل
 الامور
 المذكورة

الصغرى لان من جميع تقادير عدم ثبوت المدعى عدم ثبوت شئ من الاشياء وعلى هذا
 التقدير يجوز ان لا يكون نقيضه ثابتا وان فرض الصغرى جزئية كان النتيجة كلية على
 فلا تيم التعريب ويرد عليه ان المدعى ايضا غير ثابت على هذا التقدير فهذا المنع يجوز تحقيقه برفع
 النقيضين عليه حيث لا يخلو ان اتنا من خلاف النقيضتين بحيث يلزم من صدق كل
 كذب الاخرى ولكس اللهم الا ان يرد من اللزوم في التعريف اللزوم على التقادير الواجبة
 لكنه تعبد عن التبادر ليعبر في التعريفات واستهوى في الجواب المنع على كذب عكس نقيض
 مستندا بان جماع النقيضين يمكن ان يكون محال في الواقع لكن المقدم في عكس محال فحيزان
 يكون مستلزما وقوعه بناء على المن استلزام المحال للمحال جائز وما يحكم به هذا الذهن القاصر
 في الجواب فهو ان المراد بشئ من الاشياء في الكبرى اما هو الشئ المخصوص اعني نقيض المطلوب او
 شئ آخر غير ذلك لنقيض اعم منها على الثاني يكون الكبرى اتفاقية لعدم علاقة اللزوم بين
 تحقق نقيض المطلوب ووجود شئ آخر مغاير له معه وليس بينها الامعية بحد والاتفاق كما لا يخفى
 على من له مهارة في العلوم العقلية فيكون النتيجة ايضا اتفاقية ووجوب الانكاس بين نقيضتي
 طرفي الشرطية اما هو ان كانت لزومية لبناها مستلزما لهم عليه بان انتفاء اللازم يستلزم
 انتفاء الملزوم وعلى الاول الكبرى وان كانت لزومية وكذا لا يتحقق معنى النتيجة على الاول ان
 لم يكن المدعى ثابتا كان شئ المخصوص من بين الاشياء اعني نقيض المدعى ثابتا وعلى الثالث
 ان كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ ثابتا ومصل عكس نقيضها على الاول ان كلما لم يكن الشئ
 المخصوص المذكور ثابتا كان المدعى ثابتا ولا شك انه صادق فلا تيم التعريب وعلى الثالث
 نقول ان الصغرى كاذبة او من جميع تقادير عدم ثبوت المدعى عدم ثبوت جميع الاشياء
 وعلى هذا التقدير يكون نقيض المدعى ايضا غير ثابت فكيف يصدق نقيضه على جميع تلك

تقاوير فلا يصدق الصغرى صلا لا زوما ولا اتفاقا لا يقال بثبوت النقيض على تقاوير
بمعنى صحيح ^{الشيء} من قبل لزوم الحال على تقدير محال وهو جاز مفيد في الصغر اذ فيه
لانا نقول لزوم الحال للمحالي من تجزئى ومنصب لمعنى من نصب لمستدل فلا ينفعه المنسك
ويكن اجواب بوجه آخر وهو ان عكس النقيض ساو او على تقاير عدم ثبوت جميع الاشياء يكون
نقيض لدعى الغير مرتفعاً فيكون الدعى ثابتاً قطعاً ولزوم الخلف فيه انما هو على تقدير
محال المنسك بخلافه كفى للجيب ان لم يكن للمعنى من المذكور فلا يتم التقريب ^{مقدمة}
وايهية تصعبها الاعلام وسموها بالمشبهة الاستلزام ^{لغيره} با انما المهد مقدمة وهى ان
لم يستلزم وجوده رفع عدمه الوافى فهو موجود دائماً لان الموجود الكذا لا يوجب وجوده رفع
العدم الوافى لا يكون الا قد ياتى يكون موجوداً وانما قطعاً ثم نقول كلما وجد حادث
ستلزم وجوده رفع عدمه الوافى عكس النقيض الى قولنا كلما لم يستلزم وجوده رفع
عدمه الوافى لم يوجد انه مناسف للمقدمة المهدومع كونها صادقاً فيها على ما علمت
في اثناء التحصيل ان لفظة كلما فى المقدمة المهدومركب متضمن لفظة كل ما الموصولة
او الموصوفة ومرفوعة على الابتداء وحققا ان يكتب كل بالفضل كلمة كل عن لفظة ما ^{الضمير}
قوله وجوده وكذا فى قوله كان موجودا راجع الى كلمة ما والمراد بالعدم الوافى هو عدم الزا
فان عدم الله المحض لا واقعية له وانما هو عدم تسمى بحكمة تفتية حلية والمعنى ان كل شئ لا يستلزم
وجود ذلك الشئ رفع عدمه الزاى فهو موجود وانما كما لو انما لثا او بقول المجردة وبنى قوله
وجد حادث استلزم وجوده رفع عدمه الوافى مركب متضمن لفظة كل ما الزائدة ثم نقل الى المعنى
وتضمن معنى الشرط اى ان كل حين على كل تقدير فبني منبوية على الطرفية وحققا ان يكتب
بجزمين شل نيا كينا وحققا الصغرى وجوده عدمه راجع الى احداث لا الى كلمة ما لانه ^{فلا يصلح}

لارجاع الغير بما اذا كانت زائدة ولتقصية شرطية كما لا يخفى على من له ادنى مهلة في التجربة
والمعنى كما وجد احاد حدث يستلزم وجود ذلك حادث رفع عدمه الواجب او اعرف بمشج
الالفاظ وبمفهوم المتقدمين فاعلم ان المراد بجملة ما في المقدمة المتهمة ان كان عدم من الموجود والمعدم
او المعدم فقط فهذه المقدمة كاذبة لان المتناقضات كلها والمعدومات باسرها لا يستلزم وجودها
يرفع عدمها الواجب لانتفاء الوجود فيها مع انه لا يخط بها من الوجود اصلا وان كان الموجود فقط
مسئلة لكن المراد باحداث في الشرطية حينئذ ان كان هو عدم من احداث الذاتى والزامى
اولا لانه بخصوصه معنى كاذبة البرهان للامور الكاذبة المحض عدمه وافتى حتى يكون الوجود رافعا
له وان كان المراد به احداث الزامى فقط كالمثل صادق وكذا الشرطية التى هى عكس تقصية
اعنى قولنا كما لم يستلزم وجود احداث الزامى رفع عدمه الواجب هو وجود ذلك احداث وليس
عكس تقصية بجملة التى توسمها القوم اعنى قولهم كل شئ لا يستلزم وجوده رفع عدمه الواجب
لم يوجد ذلك الشئ حتى يكون منافيا للمقدمة المتهمة والشرطية التى هى عكس التيقن ليست منافيا
للمقدمة المتهمة لان معاد ذلك الشرطية انها هو سلب الوجود عن احداث الزامى على
جميع تقادير عدم استلزامه رفع عدمه الزامى وهى تقادير عدمه ومحصل المقدمة المتهمة
ليس لاثبوت الوجود الدائم لجميع افراد الموجود الكاذب لا يكون وجوده رافعا لعدمه الزامى اعنى
الواجب والعقول المجردة وليس من شأن العاقل ان يتوهم المناقاة من سلب الوجود مطلقا
على محالوث الزامى فى حالة عدمه وبين ثبوت الوجود الدائم للواجب والعقول وذلك
على سيرة منه فاحفظ هذا التحيز فانه واضح لجميع التقاربات والحجب من هو لا الكليات او الافئدة
والايعبار انهم لم يفتقروا الى كتمى كما فى المصنفين لم يعينوا ان حرج المصنفين فى المقدمة
المتهمة كتمى ما على عكس التيقن من احداث الزامى فتوهموا ان كتمى التقصيتين حلتان حكم فى احدهما

بشوت الوجود الدائم وفي الاخرى بسلب الوجود مطلقا على سبقي واحد وملكك تسين لك
فصلنا عليك ان جواب صاحب سلم باننا قضيتان لزوميتان مالمى احداهما ناقض لثاني الاخر
و انضممنا اليه المناقاة بينهما ايضا بمغزل عن التحقيق يستقيم على ما ديناك من سواء الطريق ^{معه} عقد
تقرير بان الانسان مثلا جوهر وفصله كالناطق مثلا لا يخلو اما ان يكون عرضا او جوهر الاول
مخالفة لما تقر عندهم ان فصل الجواهر جوهرية على ان المركب من مستقل وغير مستقل
مستقل على الثاني يكون الجواهر مقولة حيث ما لا يوجب ان يكون له فصل آخر لان كل
له حيث يجب ان يكون له فصل للعكس لا متنازع وجوه المميز وبالعكس ثم ننظم في هذا
الافضل حتى يلزم له فصل آخر وكذلك ثم ينضم فصول غير متناهية لما هيته واقعية وهون
المسجلات العقلية وحدها انما يختار الشئ الثاني واثم انه على الثاني يكون الجواهر مقولة
حيث ما لا يمنع لان معنى قولهم الجواهر مقولة انفس عال لما يقع حسابا لا سافلا ولا
متوسطا لانه جنس عال لكل ما كل عليه كما ان معنى قولهم الحيوان جنس و الناطق فصل انه
جنس وفصل لما هو جنس فصل له لانه جنس فصل لكل ما كل عليه وان الحيوان محمول على الناطق
مع انه عرض عام له الجنس الناطق محمول على الحيوان مع انه خاصة له لا فصل له فهكذا الجواهر
محمول على الناطق و عرض عام له وملاحظه نورية فالتعلت ان الجواهر اذا كان عرضا عاما
للناطق كان الناطق جوهراني مرتبة النوار من المناخرة عن مرتبة نفس الماهية واما في
هذه المرتبة فهو الامر من وجوه الجواهر ولا عرض فعلى الاول يلزم الحد والاول
وعلى الثاني وعلى الثالث يلزم ان يكون بعض الماهيات الواقعية خارجة عن المقولات
العشر وهو خلاف ما تقر عندهم ان تلك المقولات حاصرة لجميع الكمالات الواقعية
قلت انما يختار الشئ الثالث ولا محذور في حسره وجب عن المقولات العشر لانهم انما حصر

١٣

حصروا الكمالات الموجودة في المقولات ^{العلمية} الكمالات مطلقاً ومرتبة نفس الماهية متقدمة
 على الوجود وغير من العوارض فلا بد من خروجها في تلك المرتبة **مقدمة** مخبرياً ١٣٧
 ان مفهوم الانسان اوصلي في الذهن فلا يخلو انما ان يصدق عليه انسان اولاً والثاني
 باطل مفردة استحالة سلب الشيء عن نفسه الاول ايضا لك لانه لو كان انسانا يصدق عليه
 جسم ونام وحساس متحرك بالقدرة ومدرک للكماليات وابتغيات واللازم باطل لان
 الجسمية والتميز والاحساس بالحركة الارادية والادراك كلها من خواص الموجودات الخارجية
 وعلتها انما اختيار الشيء الثاني واستحالة سلب الشيء عن نفسه مطلقاً مختصاً بكل الاولى بحسب
 محل الشائع من بعض المحرلات تحمل على نفسها كالمكنون للموجود ^{العلمي} والشيء وبعضها مسبوقة عنها
 كالمخبر في شفا والمفهوم المذكور من قبيل لطائفة الثانية فان ازيد في كمال الاول
 يقال انه محمول ولا يلزم منه كونه جسماً ولا مائياً ولا احساساً ولا غير باس المذكورات ان ازيد
 محل الشائع من باب باء مسلوب عن نفسه لا محذور فيه لما بينا لا يقال انه يلزم سلب الذاتيات
 عن الذات في الذهن مع انها واجبة لثبوت في جميع مراتب الذات لانما قول الكماليات
 العرضية هي امور مشتركة كلها ليس لها مصدر اقوى سوى الافراد والذاتيات فيها امران
 احدهما الطبيعة المشتركة الموجودة في ضمن الاشخاص في ابحاث مع الشخصيات الخارجية
 وفي الذهن مع الشخصيات الذهنية وهذا معنى قولهم الذاتيات واجبة لثبوت للذات
 فيها وخارجها والمثاني مفهوم هي التي لا تنزع من الوجود ^{العلمي} واجبة لثبوت الافراد الخارجية
 ولا الذهنية نعم يعبر عن الطبيعة الذاتية فالذات حقيقة هو تلك الطبيعة والمفهوم الدال
 عليها الشيء انما مجاز له لانه على الذاتي والمفهوم اسما في الذهن من الانسان
 قبيل الثاني والجمعية والخواص من اثبات الطبيعة المشتركة الموجودة في ضمن الافراد

واجب الثبوت بها بالذات وللأفراد بالعرض لانهذا المفهوم الانتزاعي حتى يلزم سلب
 ١٥ الذاتيات عن الذات فانهم عقدية نحوية تحت لى وهى ان انقسم الى الاسم والفعل
 واحرف اللفظ الكلمة او مفهومها وكل ما اطلق اما الاول فلان لفظ الكلمة جزئى جزئيات الاسم
 وجزئى لا يكون مقسما واما الثاني فلان مفهوم شئ من الالفاظ لا يكون سها ولا فعلا ولا حرفا
 فان لم يتصف بهذه الصفات انما هو الالفاظ لا المفهومات والابحرت عليها احكام الكلام كالرفع
 والنصب اجرو الاعراب والبناء وغير ما وطاها الى المفهوم لاستيف هذه الصفات ايضا
 نقول ان غرض الانواع الثلاثة المذكورة مع قطع النظر عن تحقيقها في ضمن الافراد اقسام الكلمة
 او لا وكلها باطل اما الثاني فلان الكلمة مقسم لها اتفاق النحاة واما الاول فلانه لا يصدق
 على هذه الطبائع الكلمة اها لفظ وضع لمعنى مفرد لان كل لفظ فرض مفهوم جزئى لا كلي فمبدأ ان
 انقسم للانواع الثلاثة انما هو مفهوم الكلمة من حيث انها متحققة في ضمن الافراد الشخصية لا المفهوم من حيث
 هو هو والاقسام اقسام جزئيات الاقسام الثلاثة فالقولهم الكلمة ينقسم الى ثلثة اقسام يرجع الى
 ان افراد هذا المفهوم على ثلثة اقسام بعضها يصدق عليها مفهوم الفعل وعلى بعضها مفهوم الاسم
 بعضها مفهوم احرف هذا التقسيم الكل اعنى مجموع افراد الكلمة الى الاجزاء والطوائف الثلاثة التى
 الفاظ قطعاً فان دفع الاشكال الاول وحل المقسم على الاقسام لا يجب الا في تقسيم الكل الى جزئيات لا في تقسيم
 الكل الى الاجزاء بخلاف تقسيم الحيوان الى الانسان والفرس نعم فذلك فان المقسم بها هو الطبيعة
 وهى صادقة على الطبائع النوعية لدرجة تتجهاب وهذا التقسيم بجمعية يقتسم الكل الى جزئى حارة
 الى تقسيم الكل الى الاجزاء لما ذكرنا من التبعير اما الطوائف الكلمة للاسم والفعل احرف فلا يصدق
 على شئ منها انها لفظ دل على معنى غير مستقل ومستقل مقترن باحد الازمنة الثلاثة وغير مقترن
 ١٦ بخلاف ما ذكرنا من انما يدل عقدة نحوية تقريرها انهم قالوا ان الفعل مستقل باعتبار

المعنى التضمنى معنى الحدث ودون المطابقى واحرف ليست قبل الابطال المعنى المطابقى لا التضمنى
عليه انهم حققوا فى موضوعه ان لفظ الابداء موضوع للمعنى كلى وهو مستعمل لملء اصار لفظ الابداء
بها وكلمة من موضوعه لكل واحد واحد من جزئياته الغير متقلة ولذا كانت حرقا وكذا لفظه
موضوع للمعنى كلى مستعمل مضار اسما ولفظة فى موضوعه لكل واحد واحد من جزئياته الغير
متقلة وعلى هذا القياس فى سائر احروف فنقول ان كل واحد من الجزئيات مركب من الطبيعة
الكلمية والشخصات والذاتية الكلية مستقلة فلو ان يكون احرف ايضا مستقلة باعتبار المعنى
التضمنى كالافعال الفرق بينها محكم واما ان الجزئيات التى صنعت بها احروف ارتباطا
مخصوصة بسيطة غير متعلقة بغير عنها بالابتداء او الطرفية لا الصانع مثلا كما يعبر عن الانسان
بالضاحك الكاتب مثلا فهذه المفهومات الكلية متعلقة بخوار ان تكون عنصريات بها و
لا تكون من اياتها حتى تكون تلك الجزئيات مركبة من استقل وغير استقل وتفرع عليه كون
احرف مستقلة باعتبار المعنى التضمنى من ادعى ذاتية تلك المفهومات الكلية فعليه البيان
عقد نحوية تقريرا ان مفهوم الفعل كما انه غير متقل باعتبار المعنى المطابقى واستقل باعتبار
المعنى التضمنى كذلك مفهوم الصفات المشتقة ايضا غير متقل باعتبار المعنى المطابقى واستقل باعتبار
المعنى التضمنى لانه مركب من الذات والصفة والنسبة فان اعتبر الجزء المستقل منها محجب
ان يصح وقوع كل واحد منها محكوما عليه وبه وان اعتبر الجزء الغير استقل منها فلا يصح ان
ينسب منها محكوما عليه لا محكوما به فالفرق بينها حتى قالوا ان الصفات تكون محكوما عليها
وبها عليها والفعل يكون محكوما به لا محكوما عليه وتوضح اكل ان فى الفعل اشتقاقية بين
نائب المحققين هو ان كل واحد منها موضوع لمعنى بسيط ليس معنى منها تركيب لانهم يفرقون
عن ضرب مثلا بزود وعن الضارب مثلا بزنده واما فلم قطعاً ان زنده

١٤

الصفات بالذات على ذاتها
مستقلة عن موضوعها
مستقلة عن الموضوع
مستقلة عن الموضوع
مستقلة عن الموضوع

مفهوم متعل صلح لوقوع محكوما عليه وبذلكها وزوال الصلح الا لكونه محكوما به ولهذا يصح ان يقال
 اين منزه مودست والين صلح ان يقال اين منزه مودست و صلح ان يقال اين منزه مودست و صلح
 ان يقال اين منزه مودست والثاني ما هو المشهور عند عامة اهل العبرية وهو ان مفهوم الفعل مركب
 من الحدث والزمان ونسبة هذا الحدث الى فاعل او احدث مفهوم متعلق بالنسبة غير متقلة
 والزمان ان كان في نفسه مستقلا لكنه في مفهوم الفعل ماخوذ من حيث انه ظرف للحدث المذكور
 وهو من حيث الظرفية غير متعلق بالذات محكوما عليه به اذ الوخط في نفسه لاس حيث الظرفية محكوما
 قولنا يوم الجمعة يوم طيب واذا الوخط من حيث الظرفية لم يصح كونه محكوما عليه لا محكوما به كما
 قولنا صمت يوم الجمعة ومفهوم الصفات مركب من الذات والحدث ونسبة هذا الحدث الى
 تلك الذات فالتسبب غير متقلة والذات والحدث جزوان متعلقان بفعل هذا المذهب يقال ان
 لتعني للفعل احسن الحدث وان كان في نفسه صالحا لكونه محكوما عليه به كيهما لكنه في مفهوم الفعل ماخوذ
 من حيث انه منسوب الى فاعل فلهذا لم يصح وقوع الفعل باعتباره محكوما عليه الا ان لم يكن متنى
 واحد محكوما عليه به في حالة واحدة واستقل في مفهوم الصفات جزوان احدهما الذات
 وهي ماخوذة في ضمن الصفات من حيث انها منسوب اليها والثاني الحدث وهو ماخوذ في ضمنها
 من حيث انها منسوب فلهذا يكون الصفات محكوما عليها باعتبار الجزاء الاول فيقال الكاتب
 انسان متنى الذات التي تسبب اليها الكتابة انسان محكوما بها باعتبار الجزاء الثاني فيقال
 زيد كاتب متنى زيد متباليه للكتابة فاحفظ هذه التفضيل فانه من التفتينات وانك لا تجد من غيرنا
 عجمت تحت لي في انشاء التحصيل ففرضتها على كثير من الاذكياء فلم يأت احد بالشي
 العليل وتقرير ما انهم قاطبة اجمعوا على انهم علم الوجوب بجانبة جميع الاشياء حضور واستدراك
 عليه بانه لو كان حصولها فاعا قام به تعالى اما الصور الغير المتشابهية للنظام البشري لكانت فيهم

الامور الغير المتناهية بالفعل فهو بطل البرهان اما الصفة المتناهية لبعض من تلك النظام فيلزم
 بطل الباقي وهو ايضا باطل ويرد عليه انه يجوز ان يكون علم بعض منها خصوصاً وبعض آخر خصوصاً
 ولا محذور حينئذ اصلاً والقول بان حصول الصفة انما يكون في نحو حسن لباطة التي هي من
 القوى المحبانية والوجوب سبحانه منزوع عنها غير مسلم عند الخصم على انه استدلال بليل آخر لا صلاح
 للدليل الاول واليقين قالوا ان التصديق موقوف على التصديق فيرو عليهم ان الصفة علم حصولي
 ولا عقل للحصول الارتسام في ذاته تعالى فيلزم ان لا يكون الوجوب سبحانه صفة فالقضاء
 الاولية التي يصدق بها كل واحد من نوح الانبياء حتى القبة والهيابان كحلاوة الحسنة لذة
 الغفل فضلاً عن النظر اذ هو مما يجب ان لا يحير عليه الانسان سيما من كان قلبه شغالاً بغيره من الان
 اما اولافلان مناط الادراك والادعان انما هو القيام بذاته في التجرد في نفسه عن الماد
 فيستحيل ان تصيف لنفس النفس بالعرض من المادية المانعة عن الاكتشاف باذراك المفردات
 وادعان القضاء بالبدئية النظرية كلها وبقي الوجوب منزوع عن جميع لقائش كذا بطلان نقصان
 وادحمان عن حصول الادعان واما ثانياً فلانه تكذيب للصوص القطعية لقوله تعالى ان كل شيء
 عليم وقوله تعالى لا يغرب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وذلك كقولهم فبانه شئ
 اجاب بانه تعالى يدرك القضاء بالادراك محصور مكانه لم يفهم معنى العلم محصور فانه عبارة
 عن ان شخصي تنكشف بنفسه عند المدرك من غير حصول صورة من غير حكم بايجاب وسلب بلا
 ملاحظة حيثية اخرى ولهذا قالوا ان العلم محصور في عين معلوم ذاتاً وعبارة القضاء ليست
 كذلك لان الحكمي انجز في من اقسام المفرد على انها شئ على حكم الايقال ان القضاء لا يكون محصور
 نفسها من الامور الشخصية لكنها بعد ارتسامها في الازمان العالية والسافلة وكتبتها باحوتر
 المستحقة الدنيوية صارت صوراً شخصية صالحة للعلم محصورى وكذلك الاذونات

الخاصة بتلك الاذيان الشخصية وتلك الاذيان مع الصور القائمة بها والصفات العارضة
 بها حاضرة عنده تعالى فلا يلزم جهله سبحانه بشئ من الاشياء لانا نقول ان اللازم من هذا الجواب
 ليس الا ان الوجوب جازم مختص للقضايا الحاصلة في اذيان الغير مع الادعائات المتعلقة بتلك
 القضايا لانه تعالى نفسه عن هذا المحذور لم يكن لانه او هو باق بحاله غير منقطع بهذا الجواب
 في القول بانها يجوز ان تكون مكتشفة عنده تعالى نحو آخر من العلم غير مخصوص وحصول احد
 مدعى في شرعية الحكمة ومغزى لاجماع العقلاء وعلما لا يتصور الا بان يقال ان المراد بالتصوي
 قولهم التصديق متوقف على التصور مطلقا لا اذ كان المثال للخصوى واحصولى وهذا ان
 لم يكن مصراجه في كلامهم لكنه يجب ان يكون معنى مهم وبهذا ينبغي ما روي عنهم انه يلزم ان يكون
 النفس مصدقة بقولها انما موجود لان ادراك الموضوع حضور وليس بتصوري بلزم ان يحصل
 التصديق بدون تصور احد الطرفين فتدبر فان هذا المقام مقلقة الاقدام **عقد**
 صعبة محل وعيشة الرفع تقريرا بان قد تقررت في موضعه ان الصورة العلية علم حصولي وان عليها
 علم حصولي وان العلم اخصوي يتحقق معلومه اما واعتبارا ويلزم من هذا المقدمات الثلاث ان يصير
 العلم اخصوي واخصوي يتحد بنات والاعتبار وهو باطل قطعاً لانهما متباينان فيجب ان
 يكونا متباينين وعليها على ما علمنى الملك للعلام بالفضل والانعام ان الصورتين اخصويتان
 هو التقابل وهو عدم اسكان اجتماع مفهومين في محل واحد في زمان واحد من جهة واحد
 والالتباس اعني التفارق الكلي بين المفهومين بحيث لا يمكن اجتماعهما في محل واحد وكوني
 زمانين او من حيثين كما في الانسان الفرس فيبين ضرورة كيف لا يكون لك فان الفضل
 وخاصة فيمان لكونها من اقسام الكلي مع انها مجتمعان في الفضل من حيثين فانه فضل
 للنوع وخاصة بخسبه وكذلك كبحسب العمر من العام مجتمعان في كبحسب فانه جنس للنوع عظم

للعقل اذا عرفت هذا فنقول انه ان اراد بقوله يلزم ان يكون الحصول والحصولي متحدين
 فاما واعتبارا انه يلزم ان يصير حقيقتها واحدة فاللزامه ممنوعة لان حقيقة العلم الحصولي
 الصورة اعم منه وحقيقة العلم الحصولي السمي لا تكشف نفسه عند المدرك من غير حصول صورة
 وبما مفهوم مختلفان ان اراد انه يلزم ان يصير نفس العلم حصولا وحصولا واحدا فاللزامه
 لكن لطلان اللزم ممنوع لان صدق العلم الحصولي والحصول على صورة واحدة شخصية اما هو متعين
 لان تلك الصورة علم حصولي له نسبة الى ذى الصورة ولم حصولا بالنظر الى نفسها وانما هي
 بنفسها من غير حصول صورة اخرى لتلك الصورة وهذا لا ينافي التقابل لكون الاجماع من
 جهتين فاحفظ هذا التعريف فانه من المقتضات **عجبت** في شعبة اكل عصفور الذئب تحت
 ٢٠ لي في انما يحصل من شأنها على كثير من الاول كذا فلم يأتني احد بالعبء به وتقريرا بان
 اتقوا على ان حصول الاشياء بالانسان يعني ان الماهية الموجودة في الخارج في ضمن
 الخارج كالماهية الانسانية الموجودة في ضمن بدنها تحصل في الذهن بدون تلك
 الشخصات وتتضمن الشخصات الذهنية المشاكلة بالشخصات الخارجية حتى ان الشخص
 الذهني اعني الصورة يصير متحد بالذئب ومغايرا للشخص الخارج وهو ذو الصورة وغيره من
 افراد ذلك النوع كما ان الاشخاص الخارجية في نفسها كذلك لا يعني ان الشخص اتحاد
 بعينه يحصل في الذهن حتى يلزم اختراق الذهن عند تصور الجسم الكبير واخره عند تصور
 وخطا خارج عن ذلك الشخص ايضا اتقوا على ان الذاتيات واجبة البثوث للذات في
 جميع مراتب وجودها فيقول اذا حصل صورة زيد مثلا في الذهن فاما ان يوجد فيه الماهية
 الانسانية ويحقق في ضمن ذلك الشخص الذهني اولها وكلها باطل اما الاول فلعدم مجتمعه
 وحسن التحرك بالارادة وادراك الكليات والجزئيات الصورة الذهنية فبطل المقدمة الثانية

واما الثاني فانه من انفسهم فمثل المقدمة الاولى محلها على نقل عنهم ان معنى حصول
الاشياء بانفسها ان يحصل في الذهن شي لو وجد في الخارج وكان عين في الصورة لان نفس
الماهية متحققة في ضمن الصورة الذهنية حتى يروى عليه وكرتم وهذا المعنى لا يتحقق الا باليات
الصورة الذهنية على تقدير وجودها في الخارج فلا محذور هنا وبعد في نظر طاهر لان نسبة الصورة
الذهنية الى صاحبها كنسبة التصوير الى صاحبها بل منعت منها لان الامر من شدة خارجيان
يتعلق كل واحد منهما بما يتعلق بالآخر على الوجه الاتم وهما احداهما ذهني فلما لم يتجدد خارجي مع
خارجي آخر يجوز ان لا يتجدد الامر الذهني على تقدير وجوده في الخارج مع خارجي أصلا ويمكن ان
يستدل عليه بان الصورة المحصورة الموجودة في الخارج في ضمن الشخص الخارجي لما لم يكن بعينه
موجودة في الصورة الذهنية ولا في شخص آخر من ذلك النوع لا يكون تشخصها بعينها ايضا فلو
تلك الصورة ضرورة سقالاته قيام عرض واحد محليين فلا يمكن الاتحاد وعند وجودها في الخارج الغير
لهم الا ان يرد بالاتحاد والمشكلة انما هي لكن المخرج حينئذ يكون لفظيا لان القائلين بحصول
الاشياء ايضا لا يتكبرون من الفحوس الاتحاد وبما جملة ان القول بحصول الاشياء بانفسها
ما ليس له معنى محصل فلا بد من ايراد احدى المقدمتين المهدتين لكن المقدمة الثانية عقلية
لا يمكن ايرادها فلا بد من ايراد المقدمة الاولى والقول بحصول الاشياء ههنا جهاد او ما يعني
ان يعلم ان هذه الكلام في علم التجريبات وعلم الطبيعة الكلية الموجودة ههنا واما حصول
نفس المفهومات الكلية فبانفسها قطعاً **صحة** دقة تقريرها انهم عرفوا الانسان
حيوانا طين فالمراد بالانسان اما البدن فقط فلا يصدق عليه ناطق لان ادراك الكلمات
والتجريبات من خواص الجردات والبدن جسم ولا ادراك له اصلا واما النفس فقط فلا يصدق
عليها حيوان لانها مجردة وبسبب لاخط لها من الجسمية وانمو الاحساس بالحركة الارادية والكتب

سبها ومجموع البدن ونفس فلا يكون حقيقة وحدانية متحصلة لان الجرد في نفسه ميا في للجسام
وتحصل حقيقة الوحدة من المتباينات لا يتصور الا بعد عرض الهيئة الاجتماعية لها بالاجتماع
فيما بينها ومميزتها مزاجا ونفسا لها هلاقة مجهولة الكنه مع البدن كانية للتدبير النفس
فيه ليس بينها اجتماع وتخلط وحلول حتى يحصل منها حقيقة وحدانية ومجرد الاجتماع في
الامر من غير عرض الهيئة الاجتماعية والاجتماع بينهما لا يكفي لتحصل حقيقة الوحدة واللا
لزم ان يكون موجودات العالم كلها نفا واحدا وانه طاهر البطلان بخلاف الالهية
فان بينها حللا وتخلط فيحصل منها حقيقة وحدانية هي محسوسة وحسنة لا يطرأ لتعرف معنى محسوس
وتفصيل الجواب ان الماهيات على قسمين الاول هو الماهيات الاعتبارية كالنوع والجنس والعقل
مثلا ووضعها في الاصطلاح وقد تارة انتقل منهم ففصل الماهية وما كان اخلاصها في التمايز
نوعا او جنسا او صلا وما كان خارجا عنها ليعبر عنها صيا خاصة او عرضا عما يحصل التميز القطعي من
الذاتيات والعرضيات واتسافها في غاية السهولة والاني هو الماهيات النفس الامرية
كما هي الانسان العرسي البقر مثلا وجاعها وصانها ليس لا الله سبحانه ولم يرد انتقل منه حتى
يحصل التمييز القطعي بين اياتها وعرضياتها واتسافها لوقوع الاشتباه بين احسن العرسي العالم
والفضل الخاصة والحدود الرسم فخرج العقل في تمثيل اياتها وعرضياتها القديمة المبتدعة
بالنظر والتحسين فما كان ضروري الثبوت لا يخلو منها من غير ضافة الى شئ وبلاذ عليه حقيقة
سمو ذاتيا وما كان بخلافه قلوا تعيلا للمبتدئ في عرضي سواء كان بالنظر والتحسين مطابقا لواقع او لا
والانوار المترتبة على الانسان لما كان بعضها مترتبة على البدن بحقيقة بعضها على النفس حقيقة
وكان لها شاهد المحسوس البدن النفس بوجع الانوار المترتبة عليها بدن الانسان على ما يحكمه باور
والعرف والعرف منهم هم حكيمون غالبا على يقينيه لانه فلسفة قد يكون حكيمه باور الاري لانه

انهم جعلوا الاشياء والامور مفهومة والامور ممكنة انشاها من الكليات مع عدم صلاحية صدقها على
 شي واحد فضلا عن صدقها على كثير من المكوّنات بل على كل الضرورية دائمة وقالوا المظهرها الركبة بينها
 موجبة او سالبة نظر الى الجزء الاول الذي هو قضية مركبة ولم يفتقر الى ان مجموع الايجاب والسلب
 ليس اسما با ولا سلبا وليس الى الاعلا سادى الا خلاصته اجواب انهم يعرفون بدل لسان الله
 بالحوادث انما لم ينسوا ان الحق لا يعلو عليه ولا يعلو سادى الا وكان مرتباً على النفس حقيقة
 ذلك عرف معروف عندهم والمناقشة في غير موضعه **عصمته** فقضية تقريره ان الغالب
 عرفوا الغرض منه بان ثبت بل قطعي لا شبهة فيه ويريدون ان الخطابات الشرعية العامة كلها مختصة
 البعض ضرورة ^{اي التخصيص} التخصيص الجائز الصبيان عن جميعها ويؤمن منه ان يكون جميعها عامة مخصوصة
 وقد تقوى في الاصول ان العام لمختص البعض بل قطعي واثبت به وجب لافرض حينئذ
 منته باب الفرضية وتبرأ اطلاق الجميع وحدها ان العام لمختص البعض انما يكون ظاهرا اذا كان
 المختص كالايراد اجماله فيما لم يأت تحت العام كما فصل في الاصول اما اذا كان مطلقا لا
^{في مجموعهم} بالكلية العقل مجرد عن حكم العلم كمن جازا قطعاً وما حكم بدخوله فيه يكون دخلاً فيه قطعاً هل ينشأ
 ايراث شبهة أصلاً لا في الداخل ولا في الخارج كما ان قوله انما كشي خلقناه بقدره من الطاهر
 على ان الله تعالى انما يكون مخلوقاً لنفسه لكن العقل يحكم بان المخلوق محتاج الى خلق خالق وسبقه
 بالعدم الصريح فلا يكون مستحقاً للالهية والقدرة برئ عن جميع النقائص والاضايع فلا يكون
 دخلاً في كونه شيئاً والكمالات كلها عناية الى العلة وبقية ما لم يتم من انواع نقصان فخرج الاستدلال
 عن كل شيء ودخل الكمالات كلها فيه كواحدة منها قطعي هل ينشأ ايراث شبهة أصلاً لا في الداخل ولا في الخارج فكيف
 يصير ظاهراً وكذا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذكروا انكم انتم الصيام وقوله تعالى فمما جعلوه من
 من النصوص العامة التي خص بها الجائز الصبيان بالخصوص العقلي فان شبهة العقل يحكم بان شاط

^{٢٣٣}
 مناط الكايف الشرعية ليس للاجتماع العقل القدره لان تكليف غير العاقل وغير القا وحمل اسفه
 او عسب وكل ذلك لخاصه الجائز الصبيان لا يوجد منهم هذا الاجتماع فبكونه خارجين عن
 هذه الخطايات قطعاً ويكون غيرهم داخلين فيها قطعاً ولا مجال للمجالة وشبهة فيما نفى حتى نظيراً
 محتملة فبقية تقريرها ان الفرض ثابت بدليل قطعي لا شبهة فيه ولا تنكح الايات القرآنية
 و احد منها قبلغ مبلغ التواتر الذي يفيد القطع فيكون كلها قطعياً فيزعم ان يكون كل ما ثبت بآية
 من الايات فرضاً والامر ليس كذلك لان لا مطلقاً ولا كالحج والاقراض مثلاً ليست بفرضية مع انها
 بالقران كقوله تعالى اذا حللتم فاصطادوا وقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم وقوله تعالى واقرضوا الله قرضاً
 وحسناً وحلها ان الايات القرآنية وان كانت متواترة قطعية بحسب الرواية ونقل عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لكن لا يلزم ان يكون كلها قطعياً بحسب الدلالة على ان المقصود فيها طلب لما موصى به جواراً وفاقاً
 وقد يعرضها ما يخرجها عن الدلالة على ان المقصود ان لما موصى به مطلوب قطعاً فلا يبقى قطعياً في طلبه
 يكون ان ثابت به فرضاً كوقوع الامر بعد الهبة كما في قوله تعالى اذا حللتم فاصطادوا بقوله تعالى تعازيكم
 البراءة ثم حرمانه بديل في عمومهم على ان المقصود منها رفع الحرمة السابقة لا طلب لما موصى به جواراً
 كعقوب الفعل لطيف بعض كما في قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء من قبل فانه يدل على
 ان المقصود منها تطيب الفهم بما به الكفاي لا طلب الكفاي بما هو كوصف الفعل المطلوب فخره او ان
 كقوله تعالى ولان صبرتم لهو خير للصائرين ان صبرتم عن انفسكم فغيركم سخط لكم كقوله تعالى وقولوا
 قوما حسناً فانه يدل على ان الفرض ههنا الاستجاب لا الاجابة احسن ان النهي هو الشرعي كما
 كلها قطعياً باعتبار كل لا يلزم منه ان يكون كلها خالية عن شبهة حتى يكون الحكم ثابتاً بها
 بما هو قطعي لا شبهة فيه ليكون فرضاً جوازاً ان يكون غير قطعي باعتبار الدلالة على الطلب من
 يستبين لك بوجهها يرد في هذا المقام ان فائده الصلوة و ايتاء الزكاة والاقراض بالقرض حسن من

الربواذكورة في آية واحدة وهي قوله تعالى وائتوا بالصلوة واتوا الزكوة واقضوا من حوائجنا
مع ان الاولين فرضية والثالث مستحب الشر في ذلك تقريراً بجواب ان الاولين مطلقان
فلا شك في ذلك لانهما على الطلب الجبلي بخلاف الثالث فانه مفيد بايدل على الاستحباب وهو متبادر
هذا فالتفت ان المراد بالخير والموصوف بالتوحيد فالتقدير من عمل خير مع انه فرضية على
كل مسلم بصلته واني في الاستحباب ذلك بينا ما قلتم سابقاً قلت ان استفاد من ذلك الاستحباب
وفرضية التوحيد ما يلزم من الاخبار الدالة على التوحيد كقوله تعالى كل يوم اهدى الله سبيلهم
اكد من امره وهيبه كما فصل في الاصول **عقيدة** كلامية تقريرها انه قد تقررت في علم الكلام انه لا يجوز

٢٢٧

اللعن على ال قبله مع وقوعه في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كقوله سبحانه وكونوا على
وكقوله لعن الله كل الربوا وهو كلمة وشاهدية كقوله لعن الله كل الربوا وشاهدية على كل السبب وخاصة ان كل
يدل على جواز لعن على ال قبله ايضا لاطلاق البعض لان الحقيرة فعل الرسول يجوز وطها
ان اللعن على معينين بعد ما البعد عن استلحاق القرب الى الله لقطع بها استحقاق الرحمة بوجه خرافة
الخروج عن حقائق رحمة تعالى مطلقاً فالمراد في قوله صلى الله عليه وسلم الا ان في قوله لعن الله

٢٥

فلا محذور عقيدة سخوية وهي ان النجسين لو ان اصفاته صفات الى فاعلمها ومعناها العظيمة
نحو ضارب يد حسن الوجه ما عدا ما معنوية نحو غلام زيد مثلاً والاضافة اللفظية انما تفيد تحفيفا
في اللفظ لا التعريف ولا تخصيصاً أصلاً والاضافة المعنوية تفيد تعريف لمضاف ان كان المضاف اليه
معرفة ومخصصه كان مكرراً ويرد عليه لا شك لان الاول ان الغلام في غلام زيد كان مكرراً
محضاً شاملاً للشر كما في الاكثره كغلام زيد وغلام غيره واذا اضيف الى زيد خرج غلام غيره عن
مضمونه ليعني كل غلام لزيد غلامه واطرافه وان كان لا يوافق هذا هو التخصيص بعينه وليس احد يميز
بالتخصيص سلم والتعريف ممنوع لانه عبارة عن التعيين في الاحادية ولا اثر منها فيه وانما في ان

٣٥

تقبل الشرح كما يحصل في غلام زيد كذلك يحصل في ضارب يد ضارب رجل فكيف يصح
ان يقال انه لا يفيد التحصيل جملها ما عدا الشكل الاول فهو ان غلام زيد وان كان هو زيد
باعتبار الوضع لا التعريف لكنهم دخلوا به في الاضافة المعنوية الى المعرفة لكونه معهودين
للمعظم والمخاطب فان غلاما زيدا كانا في الواقع صحيحا للاقالة الاولى احد معهودان اردوا المعظم غلاما
غير معهودين غلاما فهو خطأ من التعريف فيها باعتبارها الوضع المعروف ان الوضع اللفظي خلافه
الاضافة اللفظية سواء كانت الى المعرفة او النكرة فانه لما لم يوجد مثل هذا الوضع فيها نصبت اليه
المعروف في الوضع لا يفيد تعريفا نصبت على النكرة الاصلية واما عن الثاني فهو ان معنى قولهم ان
الاضافة اللفظية لا يفيد تخصيصا ان التحصيل لم يحدث من الاضافة وهذا التحصيل انما هو تخصيص
الاصلي السابق الذي كان صلا قبل الاضافة لكونه مشتقا وخصا فيه عا لا معمول ولا وسيل
غرضهم انه لا يوجد التحصيل في صورة الاضافة اللفظية صلا لان اصل التركيب نحو غلام زيد والاضافة
اللفظية تحذف صفة صرفية تقريرا بان الصرفين عرفوا بحروف الاصلية بانها التي تقع ٢٦
في مقابلة الفاء والعين اللام عند الموازنة وبينوا طريق الموازنة بان يعبر عن الحرف الاصلية
بالعاد والعين اللام وعن الزايد بلفظها الا في المواضع التي نشأته معرفة الحروف الاصلية
يتوقف على الموازنة والموازنة على معرفة الحروف الاصلية فلزم الدور عليها ان هذا يعين
وعرفتين التعريف الاول فذكر الثاني ان الحرف الاصلية ما يوجد جميع تصرفات الكلمة لفظا
او قد يراى بالتعريف الاول يحصل معرفتها للمتعلم المعتمد على كلام المعلم والتعريف الثاني يحصل معرفتها
للمتعلم ككلام العرب فانه يهتدي به فنقول التعريف الاول للمتعلم فيخيل المعرفة الا وهي معرفة المعلم
للمعلم يهتدي المعرفة الثانية هي معرفة المعلم بالمعلم غير الحرف الاصلية او لا بالتعريف الثالث ثم يهتدي
الكلمة فيحصل به معرفة الحرف الاصلية للمتعلم فلا دور لان معرفة المتعلم معروفة على الموازنة وهي

موقوفة على معرفة العلم ومعرفة العلم حاصله تعريف انما وليست بموقوفة على الموازنة او على معرفة
العلم حتى يلزم الدور فاحتمل ان الموقوف على الموازنة هو معرفة العلم والموقوف عليه بهامته
العلم فلا يلزم الدور تعابيد الموقوف والموقوف عليه بالذات فتمد برأيه وفق عقيدة فلسفته
منظومة بلسان كاسية نظم فخصي ليعرف ان ارماد بلسان وارثه ووفد رشت بكي عم وكر
خال وخالس ليس عم عوش خيال اى معنى آفاق چه فتوى است ريجال به تقرير ان استغنا عن
الاول كون انحال انبالعلم وانا نحن كون العلم انبالحال اما الاول فلان العلم ان الالب انحال
الام فاذ كان حال السبب انبالعلمه كان له بنتا لذلك العلم فكانت بنت ان لاسية فكيف يصح
الكناج مينا ودين اسية حتى تولد منه هذا المسافر لانهما سيج ناية واما الثاني فلان علم السبب اذا
كان انبالحال كان اموره ايضا انبالذلك انحال فكانت امه عمة لاسية فكيف يصح الكناج مينا
حتى تولد به المسافر منها وتصلوب في اجواب على علمنى الملك لرباب ان هذا المخذول انما هو
لو كان العلم وانهال من الاعيان اكون العلم انما عينا لاسية انحال اعطينا لاسية لكن لا يجوز
ان براد بها العلم ولا محمد حفيده وتوحيدها ناولنا ان تخيل والفرد اخوان اجبايان ثم
جاءت امرأة مهابت من الزوج الاول فتزوجها بخليل وتولد منها ابن سمينا بالكريم ثم خرج
الفرد وتولد منها ابن سمينا بالرحيم فالكريم خال للرحيم وابن عمه لاجبائهم كان للرحيم خال
علاني او اخيا يسمى فيهم فتزوج صرة ام الفرد وتولد منها ابن سمينا بالنعيم فالكريم خال للرحيم
وابن عمه لاجبائهم علم علاني له وابن خاله العلوي لاجبائهم الرحم جمع بالاختصار تركه في
الوطن ذهب السفر ولم ين من رشتة الا الكريم الكه هو خال له وابن عمه انهم الذي هو
عم له وابن خاله فهذه صوة المسئلة والفتوى على انه ان علم مودة قطعا ليعتبر به اليها مناصفة
بالفضل ان العلم تيرك ماله في يدين يحفظه ولا يجوز فيه ثم ينظر وليد شهن عمره حتى اذا ايت

٢٤
موقوف على معرفة العلم

موقوف على معرفة العلم

التسعين قسم له بين الواثنين المذكورين بالنسبة لانهما من ذوى الارحام يستويان
 الدرجة ليس بين اصولهما اختلاف بالذكورة والانوثة ولا وراث له غيرهما يستويان
 القسمة ولكن تصوير المسئلة بوجه اخر لانهما ذكر باعطاء الطويل هذا ما عندي ونحن عند علام الغيوب
 عمتدة ايمانية وشبهة وهائية تقريرها ان قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله عليه
 ٢٨ اشكالان الاول ان الاله عبارة عن المعبود بالحق وهو ليس الا الله سبحانه فيكون المستثنى
 والمستثنى منه واحدا وهو باطل والثاني ان كلمة لا فيها نفى الجنس مخبرا لما يقدر وجوده وغيره من
 الافعال العامة او يقدر ممكن وعلى كلا التقديرين لا يفيد التوحيد اما على الاول فلاننا نفيد نفى وجود
 الشريك لا امكانه ايضا فلهذا كما ان يقول ان الشريك عند نزول كلمة التوحيد كان معدوما كما
 ثم قد وجد بعده يعني الاصنام فكيف التوحيد واما على الثاني فلاننا يلزم منه ان يكون الله سبحانه
 ممكنا بالذات لا واجبا بالذات وهو باطل وكلما انا على الاول فهو ان مفهوم الاله مركب من ذات
 تعالى فرد منه لا عينه وذلك المفهوم الكلي وان كان مخصرا في هذا الفرد الواحد لكنه اعم منه فلا يلزم منه
 الاستثناء بخبري من الكلي وهو باطل واما على الثاني فهو اننا نقدر وجوده والمثلن الذي سيجود
 في الاستقبال لا يكون الاما دافلا يكون واجبا بالذات حتى يكون هو احد مثبت الشريك او نقدر
 ممكنا ولا محذور في اطلاق الممكن على الواجب بالذات لان المراد بالامكان ههنا الامكان العام
 بجانب الوجود اى سلب ضرورة العدم والمثلن بهذا المعنى يعايل المتنع ولعمري الممكن انما هو الواجب
 ولا محذور في اطلاق العام على الخاص نعم لو كان اللازم بالامكان الخاص الامكان العام القيد
 بجانب العدم اى سلب ضرورة الوجود ولم يصح اطلاق الممكن على الاستحالة فان قلت ان الممكن بهذا
 المعنى ايضا اعم من الوجود والعام لا يستلزم انما هو فلم يلزم كونه تعالى موجودا في نفس الامر قلت نعم لكنه
 الاحتمال من دفع قبوله الا الله لان لفظ الله يدل على كونه تعالى واجبا بالذات ولا التزامية لكما

بهذا الوصف كما ان هذا ما تم يدل على الجود ولله التزمية ايضا كمال شهرته به والوجوب بالذات
 يستلزم الوجود اذ لا وابدوا في العدم السابق واللاحق كليهما فلا محذور ثم ان تقدير
 الخبر انما يحتاج اليه لو جلت كلمة الاستثنائية وبنى الجواب على مذهب الجمهور انما لو جلت
 صقيته فهي الخبر والمعنى لا شئ من امور هذا الكلي بغير مدسجانه ولا محذور فيه وكذا لو بنى الجواب
 على مذهب بني تميم القائلين بان لا للبرية بمعنى انتفى واسما فاعله فلا حاجة حينئذ ايضا الى
 الخبر والمعنى انتفى لانه المعيار مدسجانه وليس المعنى على المعنى بل المراد هو الانتفاء المستمر
 في جميع اجزاء الازل والابد وليس فيه ايضا اثر من كدر النقصان فتدبر هذا ما عند
 والحق ما عند الله العليم الخبير اللهم احفظنا من جميع البليات والآفات وبارك لنا في ارزقنا
 وحمل آخر كلامي لا اله الا الله محمد رسول الله جرتك

يا ارحم الراحمين

بعون الله المستل للصعاب وحلال العقوب ولا ارياب قد طبعت الرسالة الوجيزة لايقنة
 المسماة بالعقيدة الوثيقة في حل الشبهات العويقة من الفنون العديدة النفيسة للعالم الاكمل والفاضل
 الاجل هي عمدة حامد المتأخرين مولانا المولوي عماد الله والحق والدين فاض عليه شأيت رضوان
 في كل حين تبصير المتعرف بلا يعلم اليه شئ عني عنه نية الخفي والجلي في المطبعة المحمدية باهتمام
 من هو صاحب لعره واجاه الشيخ عبد الله بن من هو مورد عنايت الله الاحد جامعي ولي محمد
 قد فانا فيهم يا ميمناه وحمل آخرهما خير من الاول في شهر شعبان المعظم من شهر سنة اثنتين وسبعين
 بعد الف ومانيتين من هجرة سيد المرسلين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل مطالعة الانوار مطالعة انوار الاسرار والصلوة على نبيه المختار وعلى الوصية
 المصطفوية الاخيار **اصابعد** فذرفت من الاساذين المحققين المناوين طوبى المطالعة
 في علوم الظن واليقين انبثت على كمال كتاب ضمت في الفن الثمين فكلت اردو على كل وارو
 وشاهد مشهود ولم يكتفى احد عن التدوين فضلا عن فبرعه في التكوين ولعمد اللبابة التي ظفرت
 برسالة صغرى فيها بيان تلك الطريقة الكبرى لكنها لم تكن كافية بالاجمال ولا واقية بالاجمال
 فاروت ان اشرحها شرعا بين مهملاتنا ونفيل محلاتها ونهيف اليها مقدمة ونحى بها حاتم
 مستعينا بالله الثمين انه خير موثق ومعين **مقدمة** اعلم ان المطالعة علم يعرف به مراد
 المحرر خبره وغاية الفوز بمراوده وقاؤه اسلامه عن الخطا والنخبة باطلا وموضوعه المحرمين
 هو قال الصنف رح بعد ثمين باهتية والتحيد النصيلة مريحا وضما والزما اذا شرعت هذه من
 المسامحات المشنورة للصنفين اى اذا روت الشروع **المطالعة** وهو صرف الفكر في بحث
 يتجلى معناه فانظر وتامل **في البحث** مبتدئا من اوله منتها الى اخره نظر الاجمال
 ليكن منبئ ليكون ذلك النظر على وجه ينتقش في ذهنك جملة المعنى المراد منه ووضوح ما يدغمه فاذا نظر

بسم الله الرحمن الرحيم
 اذا شرعت في المطالعة
 فانظر في البحث من اوله
 الى اخره نظر الاجمال على
 وجه ينتقش في ذهنك جملة
 المعنى المراد منه فاذا نظر
 انتصو منه بقدر النظر واذا
 قنابل بر طبعها من
 الامور انما رقت منها اولها
 ويكون رقتا وفتح ما يقع
 وذلك الدلع لا نظرا لا نورا
 انتصو منه بقدر النظر
 ونسب بين يدي طبعها

من الاشياء بل يوسع
 منها ونفسى من ذلك
 النفسى ولا حظ الامور القادرة
 البوردة على بال بي
 فان ظهرت غير متغيرة
 فلا تنتقش اليها الا ان
 يكون المورد عظيم الشأن
 فتوقف حينئذ على ما
 بالمطالعة مع الاقران
 ثم بالمرحى على السماع
 وهو ما يدغمه فاذا نظر

من اوله الى اخره على هذا فان نتش في النظر الاول فذلك والا فذلك بالاختلاف في اللغة او لغلط او لسوء التليان من
الوجه فليأخذوا من ذلك في الترخيخ بعد اوزياده او قلب او تصحيف او تعقيد او قصور فيك واضح في الاول التي
واحدة انما ان لا تكون اللغة او الى من عنده علما وفي الثاني والثالث والرابع الى نسخة اصح منها واما في الاخيرين
فانظر نظرا ثانيا او ثالثا فضاء حتى يتقش المراد فبعد الانتقاس لاحظ الامور القصورية
من كل قضية منه اولاً فالاولى الترتيب بدوفاً التظن في تلك الملاحظة واستنبص
فيها اى في كل من تلك الامور هل يرد عليها اى على واحد منها امر من الامور القادرة
استبصارنا بل يمكن دفعها اى ذلك الامر منها لا وبعد ظهور الدافع ثانياً بل يمكن دفع
ما يدفع ذلك الدافع ام لا وهكذا الى حيث يتوطن للذهن واية النوطن الانبساطية في النظر
وتسببه فضاء على حسب المقام وبعد الفراغ من تلك الملاحظة لاحظ الامور القصورية
ايضا بدوفاً النظر واستبص في كل منها هل يتوجه عليها اى على واحد منها شئ من
الاشياء التي يقع فيها ام لا وبعد ظهور شئ من القوايح استبصارنا بل يسوع ولكن التخصص
عنها ام لا وبعد ظهور التخصيص عنها ثانياً بل يمكن التخصيص عن ذلك التخصيص ام لا وهكذا الى حيث
يحصل التوطن واية منها آية هناك وبعد الفراغ عن تلك الملاحظات لاحظ الامور القادرة
المواد اى التي اوردا عليها امور وسواء كانت محرومة في شرح او حاشية او لا والعمر في
عليها اما المطلق الامور القصورية كانت او تصدقية او لا في حقه وهو الظاهر وذكر التعرض
حينئذ لما نذكر الكفار ايها بهننا ولم يعكس مع ان الاغلب لاكتفاء بالباقي عن اللاحق لان التخصيص
مقاصد واكثر شجاء واير وبالنسبة الى الاخرى والعرض من هذه الملاحظة ان يظهر لك هل
هي متوجهة كما هو في زعم الموروام لا فان ظهرت غير متوجهة اصلاً فلا تلتفت
اليها الا ان يكون التواضع في الشأن متقدراً او الاكثر فربما القصود فيك لانيه
موقوف حينئذ واخترت فكر بتكرير مرة بعد اخرى ثم بالمطابقة مع الاوان
الاختبار فيقولون ١٢

من اوله الى اخره على هذا فان نتش في النظر الاول فذلك والا فذلك بالاختلاف في اللغة او لغلط او لسوء التليان من
الوجه فليأخذوا من ذلك في الترخيخ بعد اوزياده او قلب او تصحيف او تعقيد او قصور فيك واضح في الاول التي
واحدة انما ان لا تكون اللغة او الى من عنده علما وفي الثاني والثالث والرابع الى نسخة اصح منها واما في الاخيرين
فانظر نظرا ثانيا او ثالثا فضاء حتى يتقش المراد فبعد الانتقاس لاحظ الامور القصورية
من كل قضية منه اولاً فالاولى الترتيب بدوفاً التظن في تلك الملاحظة واستنبص
فيها اى في كل من تلك الامور هل يرد عليها اى على واحد منها امر من الامور القادرة
استبصارنا بل يمكن دفعها اى ذلك الامر منها لا وبعد ظهور الدافع ثانياً بل يمكن دفع
ما يدفع ذلك الدافع ام لا وهكذا الى حيث يتوطن للذهن واية النوطن الانبساطية في النظر
وتسببه فضاء على حسب المقام وبعد الفراغ من تلك الملاحظة لاحظ الامور القصورية
ايضا بدوفاً النظر واستبص في كل منها هل يتوجه عليها اى على واحد منها شئ من
الاشياء التي يقع فيها ام لا وبعد ظهور شئ من القوايح استبصارنا بل يسوع ولكن التخصص
عنها ام لا وبعد ظهور التخصيص عنها ثانياً بل يمكن التخصيص عن ذلك التخصيص ام لا وهكذا الى حيث
يحصل التوطن واية منها آية هناك وبعد الفراغ عن تلك الملاحظات لاحظ الامور القادرة
المواد اى التي اوردا عليها امور وسواء كانت محرومة في شرح او حاشية او لا والعمر في
عليها اما المطلق الامور القصورية كانت او تصدقية او لا في حقه وهو الظاهر وذكر التعرض
حينئذ لما نذكر الكفار ايها بهننا ولم يعكس مع ان الاغلب لاكتفاء بالباقي عن اللاحق لان التخصيص
مقاصد واكثر شجاء واير وبالنسبة الى الاخرى والعرض من هذه الملاحظة ان يظهر لك هل
هي متوجهة كما هو في زعم الموروام لا فان ظهرت غير متوجهة اصلاً فلا تلتفت
اليها الا ان يكون التواضع في الشأن متقدراً او الاكثر فربما القصود فيك لانيه
موقوف حينئذ واخترت فكر بتكرير مرة بعد اخرى ثم بالمطابقة مع الاوان
الاختبار فيقولون ١٢

ثم بالعرض على المشايخ ولا تزدون فان ازاحوا شئكم فذاك والا فتسليمه والا حادلي
وقت ثم تها على ولا فاستبصر في فهمها بل هو ممكن اولا وبعد ظهور الرفع بل كل دفع ما يملك
ام لا حكمة الى حصول التوطين فاذا انظرت في البحث من اوله الى اخره على هذا الوجه الذي
فلا يخلو حالك عن احد هذه الامور الثلاثة اما ان لا تكون انت واجدا وميبا لشي من
اصلا فذلك اى عدم الوجدان والامامة اما القصص فذلك عن ادراكه او لم يدركه
موجب في تخيير بحيث يتحقق اليقين ولا نقض اصلا او وقوع تخيره هذا كما لو اما ان تكون
انت واجدا لشي من الاشياء الواردة في هذه المدفوعة اى التي فيها الناس امكن فيها
واما ان تكون انت واجدا لشي من الاشياء الواردة الغير للمدفعه ولا قصص في شي من
هذه الاحوال التي هي الامور الثلاثة المذكورة الا في امالة الاولى فان القصص فيها تمثل كما تقدم واذا
كانت ناشية من القصص اى اذا ظهر لك ان امالة الاولى منشأ باقصو فذلك عن ادراكه
فلا تغتر جديك وتجهدك في ذلك اى في النظر او في الطائفة بنا على انها مصدر وان ذلك
مشترك بل لا يشترط اثبت على ذلك فان المارسة لشي والملازمة له تورث الكمال في ذلك الشئ
فاذا افغحت عن النظر في البحث الاول بالطريقة السديدة اليها العادية الى الحق فانظر في البحث
الثاني من اوله الى اخره على الوجه الذي اريتك فان ظهر عليك ان القصص في
نفسك باق بعد بان تجد دعاه او شيئا من القوليج فلا تغتر جديك وتجهدك والظن
والطائفة بل اثبت فانظر في البحث الثالث على ذلك الوجه وبكذا الى ان يتم الكتاب فان حصل
لك الكمال فذلك والا فاعادة او كتابا اخر فاخر الى ان حصل لك الكمال وعرفت نفسك فلا فاعاد
ليفضان الكمالات عليها ولا تشغل من مثل اسد فانك اياها العاقل لست من الذين قد انك
المخاطبة عن خاتمة فصل الهدى على الخلق اوسع من خواطرم واذا وقع جديك وجيدك
وللطائفة على هذا النهج والطريق المذكور سنة او اكثر تالي سنتين لا اظنك ان
لا ترقى بل انهم من ترقى في الطائفة الوجه فقد عرفت المقبول من الاحكام المذكورة على معرفة اصطلاحات

الرواية اذا درست
مقتضاها راق الى حيث
تختلف من حيث
الادراك في غير المقصود
بما يشاء من اجل ان
توطين البحث ولا كان
حسب الاعمال واليقين
منصور فيما بين
بالقار والقدوة
بما يشاء من اجل ان
على كمال الاحوال
على كمال الاحوال
خبر من خبر ان يكون
سلك العلم بديهة
فقدم وبعده ان
لا يقع في شئ منك
انك اذا رجعت في
رفع ما يدفن الى شئ
الصرح ليس بباس
بوليغ الرابع وان لم
تفهم فاعاد ما فاتك
فان اذكر ما فاتك
على معرفة اصطلاحات

افزون ايضا الوحيه منها فاذا صحت مقتضاها كمال القدرة على ذلك الطريق بحيث لا يحوم حولك ثمرة ولا
ياك وان تخطى من غير وجود فاروق الحجب خلقت نوعا او شخصه من الارب العالميه من الجمالات النسيه التي
ان تقوم العالي الاله
منها فاما قوت الاله
واعواما بالعباده
تلك قابله الادراك
واما كوانتية فاعلم ان
وقته ان يكون نفسه
فان ذلك ليس هو
الادراكات ومورثه
البلادات والاعوجاج
في العظام والاعوجاج
الى طريق اللطائف
نموا الى الله في
ادراك اللطائف
مصنعاتها
عند الملكة والملك
الافزون ايضا الوحيه منها فاذا صحت مقتضاها كمال القدرة على ذلك الطريق بحيث لا يحوم حولك ثمرة ولا
ياك وان تخطى من غير وجود فاروق الحجب خلقت نوعا او شخصه من الارب العالميه من الجمالات النسيه التي
ان تقوم العالي الاله
منها فاما قوت الاله
واعواما بالعباده
تلك قابله الادراك
واما كوانتية فاعلم ان
وقته ان يكون نفسه
فان ذلك ليس هو
الادراكات ومورثه
البلادات والاعوجاج
في العظام والاعوجاج
الى طريق اللطائف
نموا الى الله في
ادراك اللطائف
مصنعاتها
عند الملكة والملك

الاعوجاج ان شاء الله

من تالیف جلیل و دایم القوی علیم ابن عبد الرزاق الخنقی حاد لوصفها فی السادس
 من شهر شوال ۱۱۱۱ فی المکتبۃ العظمیٰ حررهما الله تعالی عن الافات و صل وسلم علی اکرم المخلوق
 افضل الصلوات و اکمل التسلیمات و الحمد لله حمد الشاکرین فی جمیع الاحوال الال
 بسم الله الرحمن الرحیم

خداوندی که او را نیست همتا	بود از جسم و از جوهر مبرک
بتوحیدش زبان ناکشته کوی	ز وصف و اصفا ان آمد منزله
بینی کثرت اشیا ز هر سو	تو ای میسر بد بر وحدت او
بحیوان نطق را الفهم کرد	و را حیوان ناطق نام کرده
که تا خود را کند انسان کامل	بوحدا نیستش کوی و لا اهل
پس از آداب حمد بی بدایت	تلوای دل درود بی نهایت
اما اینکه راه دین کشاوند	برای بحث قانونی نخواست
با آن قانون اگر بحث آئی	ز دست جاہلان یا بی رائی
و گرنه گفت و گویت بی نال	شد البته باد و روستل
غرض از بحث اظهار صوابست	و گرنه بحث در رست جهالت
طریق بحث و آداب اینچنینست	الا ای آنکه بحث علم دین است
چنین گفتند از باب معانی	چو یکشاند از ابواب معانی
اگر قائل کلامی کرد و انشا	بوجه نقل یا بوجه دعوی
و کراقل بود در گفته خویش	از وصحت طلب کن بی کم و بیش
بوصحیح نقلش از کتابی	و یا از گفته عالی جناب
کلامش که بود بوجه دعوی	دلیل و محبتش باید و را سخا

به اندر که او از اهل راز است
 اگر گوید بدو عیش و لائل
 پس آنکه می تواند کرد سائل
 درین هنگام سائل می تواند
 و یا بر منع خود گوید سندر
 مر این را نقض تفصیلی بود نام
 و کر معش بود بر وجه اجمال
 مر این را نقض اجابیش خوانند
 و کردار و دلیلش را ستم
 که من هم محبتی موارم در اینجا
 که او مثبت بود بر بد عایم
 و اینجا می شود سائل معلل
 بیکدیگر چه محبت عرص دارند
 همین است آنچه می باید دین
 طریق بحث را تقریر کردم

تعل مدعی منع از مجاز است
 و اینجا نام او کرد و شمس
 بتیین منع احبزار و لائل
 و دلیلش را کتد منع مجرد
 که معش مخفی نبود حذر
 چنین دارم من از استناد نیام
 بتعش شاید بی باشد و خیال
 و کر نه نقض تفصیلیش دانند
 تواند کرد منع مد عام
 و لیلی من توانم کرد پسدا
 که تا در بحث بر تو غالب آیم
 معلل می شود مانند سائل
 از آن ناش محارص می شمارند
 خطا باشد جز این در بحث ادب
 بوجه مختصر تحریر کردم

تمت
 رساله منظومه در علم مناظره
 تصنیف ملا محمد
 قدس

